وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغـواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

أثر تنمية القطاع البنكي على النمو الاقتصادي
دراسة قياسية حالة الجزائر (1990–2020)

من إعداد الطالبتين:

- **أسماء سوزان عمران**
- **خيرة محمدي**

الأستاذ المشرف:

- **إبراهيم عامر**

لجنة المناقشة

- **مصطفى بورنان**	**أستـاذ التعليم العالي**	**رئيســا**
- **إبراهيم عامر**	**أستـاذ مساعد أ**	**مقررا**
- **خالد أ. بوخلخال**	**أستـاذ مساعد أ**	**ممتحـنا**

السنة الجامعية 2022/2021

اللهم صل وسلم على سيدنا
محمد صلاة تحسن بها الأخلاق
وتيسر بها الأرزاق وتدفع بها
المشاق وتملئ منها الأفاق
وعلى اله وصحبه وسلم صلاة
دائمة من يوم خلقة الدنيا
إلى يوم التلاق واسترنا بين
يديك يا عزيز يا خلاق

شكر و عرفان

مصداقا لقوله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

نشكر الله عز و جل على فضله و إحسانه و توفيقه لنا على إتمام هاته الدراسة إذ سهل لنا المصاعب و أزاح عنا المتاعب.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى من كان نصائحه وإرشاداته قبسا ونورا لنا للوصول إلى مبتغانا الى الأستاذ المحترم ***عامر ابراهيم*** الذي كان لنا داعما بتوجيهاته وعونه وتحفيزه وصبره علينا، فكان دوما معنا قلبا وقالبا وشهد على إنجاز هذا العمل خطوة بخطوة.

كما لا يفوتنا أن نوجه شكرنا لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم راضين مناقشة هذه المذكرة فلهم منا فائق الاحترام.

إلى كل الأساتذة بقسم العلوم المالية والمحاسبة نقول لهم شكرا جزيلا

وأخيرا نشكر كل من أنار الطريق و ساهم في إنجاز هذا العمل من بعيد أو قريب.

إهداء

إلى من قال الله تعالى في حقهما : (....لا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما....) .

إلى أمي وأبي, أدامهما الله عونا لي.

إلى أخواتي سندي في الحياة: بلال عبد الباسط,إسحاق عبد الصمد,

مريم رحاب.

إلى رفيقة دربي وداد.

إلى رفيق دربي زوجي.

إلى كل من أحب...

أهدي ثمرة جهدي

أسماء

++

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

نبضات قلبي...عيوني التي أرى بها...النور الذي ينير

طريقي أغلى ما أملك في هذه الدنيا

والدي الكريمين أبي وأمي الغالية.

إلى إخوتي والى ابني قرة عيني منير

إلى رفيق دربي زوجي العزيز و امي الثانية

والى كل زميلاتي اسماء ,وئام , فاطمة الزهراء

خيرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تنمية القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990 – 2020)، باستخدام البيانات السنوية لثلاث متغيرات مستقلة والمتمثلة في (القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي, ومعدل الفائدة على القروض إلى إجمالي الناتج المحلي, والإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي) والنمو الاقتصادي كمتغير تابع, تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ من أجل التحقق من وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات.

حيث أظهرت النتائج أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما أثبتت الدراسة أيضا إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل الفائدة على القروض على معدل النمو الاقتصادي، غير أن الإنفاق الحكومي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وذلك راجع لضعف كفاءة القطاع البنكي في الجزائر وعدم استقلاليته.

الكلمات المفتاحية: القطاع البنكي، النمو الاقتصادي، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، الناتج المحلي الإجمالي، نموذج(ARDL) .

Abstract:

This study aims to test the impact of the development of the banking sector on Algeria's economic growth over 1990 - 2020 (using the annual data of three separate variables of (Private sector loans to GDP, interest rate on loans to GDP, government spending to GDP), economic growth as a dependent variable, this study applies an Autoregressive Distributed Lag model (*ARDL*), and an Error Correction Model in order to asses a long-run equilibrium relationship between variables.

The findings show that there is a long-term equilibrium between variables, and demonstrate a positive impact of interest rate on economic growth rates. However, government spending and loans to private sector had a negative impact on economic growth in short and long terms, which may be explained by the inefficient and lack of independence of Algerian banking sector.

Keywords: Banking sector, economic growth, private sector loans, GDP, ARDL Model.

الفهرس	الصفحة
الشكر و العرفان	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الاختصارات	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: التحليل النظري حول العلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي	37-7
تمهيد .	08
المبحث الأول : مدخل عام حول القطاع البنكي	18-08
المبحث الثاني : الاطار النظري للنمو الاقتصادي .	28-19
المبحث الثالث: علاقة القطاع البنكي بالنمو الاقتصادي.	37-30
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تنمية القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).	72-38
تمهيد	39
المبحث الأول: لمحة تاريخية لتطور القطاع المالي الجزائري .	50-39
المبحث الثاني :دراسة تحليلية لبعض متغيرات القطاع البنكي على النمو الاقتصادي	56-51
المبحث الثالث:دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2020) باستخدام نموذج ARDL	72-57
خلاصة الفصل الثاني	72
الخاتمة .	75-73

قائمة المراجع .	80-76
قائمة الملاحق .	95-81

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2004_2020	51
02	تطور إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2005-2017)	54
03	القروض المقدمة للقطاعين في الجزائر 2005_2012	55
04	التعريف بمتغيرات الدراسة التي يتضمنها النموذج القياسي	57
05	المعززADFنتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام ديكي فولر	66
06	اختبار التكامل المشترك BOUNDS TEST	67
07	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	68
08	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاءLM TEST	68

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تطور عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر	52
02	القروض المقدمة للقطاعين في الجزائر	56
03	الوصف البياني للمتغير GRATE	58
04	الوصف البياني للمتغير CR	59
05	الوصف البياني للمتغير NTR	59
06	الوصف البياني للمتغير G	60
07	اختبار استقرارية النموذجSTABILITY TEST	69
08	اختبار استقرارية النموذج STABILITY TEST	70

قائمة الاختصارات

الاختصارات	الاسم الكامل
ARDL	الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع
G-RATE	معدل النمو الاقتصادي
C-R	القروض الممنوحة للقطاع الخاص
I-NTR	معدل الفائدة على القروض
G	الانفاق الحكومي
ECM	نموذج تصحيح الخطأ
ADF	اختبار ديكي فولر المعزز

مقدمة

المقدمة:

يعد القطاع البنكي الجانب الرئيسي للقطاع المالي لأية دولة، حيث كان أول ظهور لهذا المصطلح في العصور الوسطى بإيطاليا نظرا للظروف السائدة آنذاك والمتمثلة في خوف التجار على ممتلكاتهم ومن هنا نشأة فكرة البنوك، ونظرا للتطورات الذي شهدها القطاع البنكي عبر مرور الزمن أصبح يعد جزءا أساسيًّا في البناء الاقتصادي والاجتماعي السائد، حيث يتطلب البناء الاقتصادي وجود قطاع بنكي متطور وفعال. ولذا يعد تطور هذا القطاع ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، وتستمد أهمية هذا القطاع من خلال الخدمات المهمة التي يؤديها في الاقتصاد.

أما النمو الاقتصادي فيعتبر أحد أهم الظواهر الاقتصادية الكلية، حيث أنه يهتم بعملية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد كعملية مستمرة، ومن خلال مؤشرات النمو يتم قياس ومعرفة الوضع الاقتصادي للدولة.

لمعرفة طبيعة وأثر العلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي كانت ولا تزال محط أنظار ودراسة الاقتصاديين، حيث أكدت هذه الدراسات أن القطاع البنكي يعمل على جمع الموارد من أصحاب الفائض وتمويلها لأصحاب العجز، ومنه القطاع البنكي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي للدولة وله مكانة في دعم النمو الاقتصادي وتطوره لهذا قامت الجزائر بإصلاحات من أجل نظام بنكي فعال.

1. **تحديد إشكالية الدراسة:**

وعلى أساس الطرح الوارد أعلاه، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القطاع البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية هي:

- ✓ ما هي أهم مؤشرات القطاع البنكي المؤثرة على النمو الاقتصادي؟
- ✓ هل توجد علاقة بين تطور القطاع البنكي وبين النمو الاقتصادي في الجزائر؟

2. **فرضيات الدراسة:**

- ✓ القروض الممنوحة للقطاع الخاص من أهم المؤشرات المؤثرة على النمو الاقتصادي؛
- ✓ تؤثر تنمية القطاع البنكي إيجابا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل؛
- ✓ الانفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

3. **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في:

- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي هو مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات، فهو مصدر زيادة الدخل؛ الاستثمار، الاستهلاك، العمالة والتطور في المجال العلمي، التقني والفني؛
- ✓ محاولة إعطاء المراحل التي مر بها القطاع البنكي؛
- ✓ مدى تأثير القطاع البنكي على النمو الاقتصادي؛

4. **أهداف البحث:**

- ✓ توضيح مدى فعالية القطاع البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ معرفة الأهمية التي يقوم بها القطاع البنكي في تحسين النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تشخيص واقع القطاع البنكي الجزائري في ضوء ما شهدته من اصلاحات؛

5. **أسباب اختيار الموضوع:**

- ✓ الرغبة الشخصية في فهم وتعميق معارفنا الاقتصادية المتعلقة بنطاق دراستنا الاكاديمية؛
- ✓ التحقق من أن الإصلاحات التي مرت بها الجزائر كان لها دور في تنمية القطاع البنكي؛
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة التي تربط القطاع البنكي بالنمو الاقتصادي في الجزائر؛

6. **منهج الدراسة:**

يعتمد البحث على أكثر من منهج، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي بشكل رئيسي في وصف وتحليل العلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي، كما اعتمد البحث على المنهج التاريخي في تتبع أهم المراحل والمحطات التي مر بها القطاع المصرفي في الجزائر، كما تم الاعتماد على الأسلوب الاحصائي لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات تنمية القطاع البنكي في الجزائر وذلك عن طريق استعمال المنهجية القياسية.

7. **حدود الدراسة:**

سيتم التركيز في هذه الدراسة على العلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي بشكل خاص في الجزائر واختبار هذه العلاقة بالتحليل، بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي القياسي خلال الفترة 2020_1990

8. **دراسات سابقة:**

باعتبار موضوع هذا البحث امتدادا لأبحاث والدراسات سابقة عالجت أثر القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر، والتي اختلفت في النتائج والمؤشرات التي تم اعتمادها عليها، نذكر منها الدراسات التي أمكن الاطلاع عليها وساعدت في إعداد التصوير الأولي والخطة المبدئية لهذا العمل، وهي على سبيل التمثيل لا الحصر:

تهدف دراسة **(جيلالي بن فرج عبد القادر، خليفة منية)** والتي كانت تحت عنوان **أثر القروض المصرفية على تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)**، إلى إظهار التأثير الايجابي لمؤشرات التطور المصرفي على النمو الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على القروض المصرفية، والودائع المصرفية كمتغيرات مستقلة، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وذلك باستخدام نموذج ARDL حيث كانت له نفس النتيجة مع دراسة الباحثين **(إبراهيم حاكمي,مولود دباب,قشام إسماعيل)** حيث كانت دراستهم معنونة ب: **دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)**، تظهر وجود تأثير ايجابي بين النمو المعروض النقدي على معدل النمو الاقتصادي، غير أن القروض الخاصة لها تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك راجع لضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر، والذي اعتمد في دراسته على متغيرين مستقلين هما: نسبة القروض الخاصة ونسبة المعروض النقدي، و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وذلك باستخدام ARDL.

أما فيما يخص دراسة **(قنوني حبيب,عامر عبد الرحمن)** تحت عنوان **مساهمة القطاع البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1962-2016)**, و التي تمثلت متغيراتها المستقلة في متغيرات الأداء البنكي، والنمو الاقتصادي كمتغير تابع وذلك باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1962-2016) ، اظهرت النتائج توافق مع دراسة **(إبراهيم حاكمي,مولود دباب,قشام إسماعيل)**،

و التي مفادها وجود تأثير سلبي للمتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي، خاصة متغير القروض كونه الوظيفة الأساسية للبنك.

دراسة **(وفاء القرصو,شهرزاد بوجمعة)** تحت عنوان **تحليل العلاقة بين القروض المصرفية والنمو الاقتصادي على المستوى القطاعي في الجزائر خلال الفترة(1998-2017)**، أظهرت النتائج هاته الدراسة تأثير سلبي لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي الخام, في حين أن اختبار السببية لغرانجر أظهرت وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية، وذلك باستخدام نموذج ARDL واختبار السببية.

9. هيكل الدراسة:

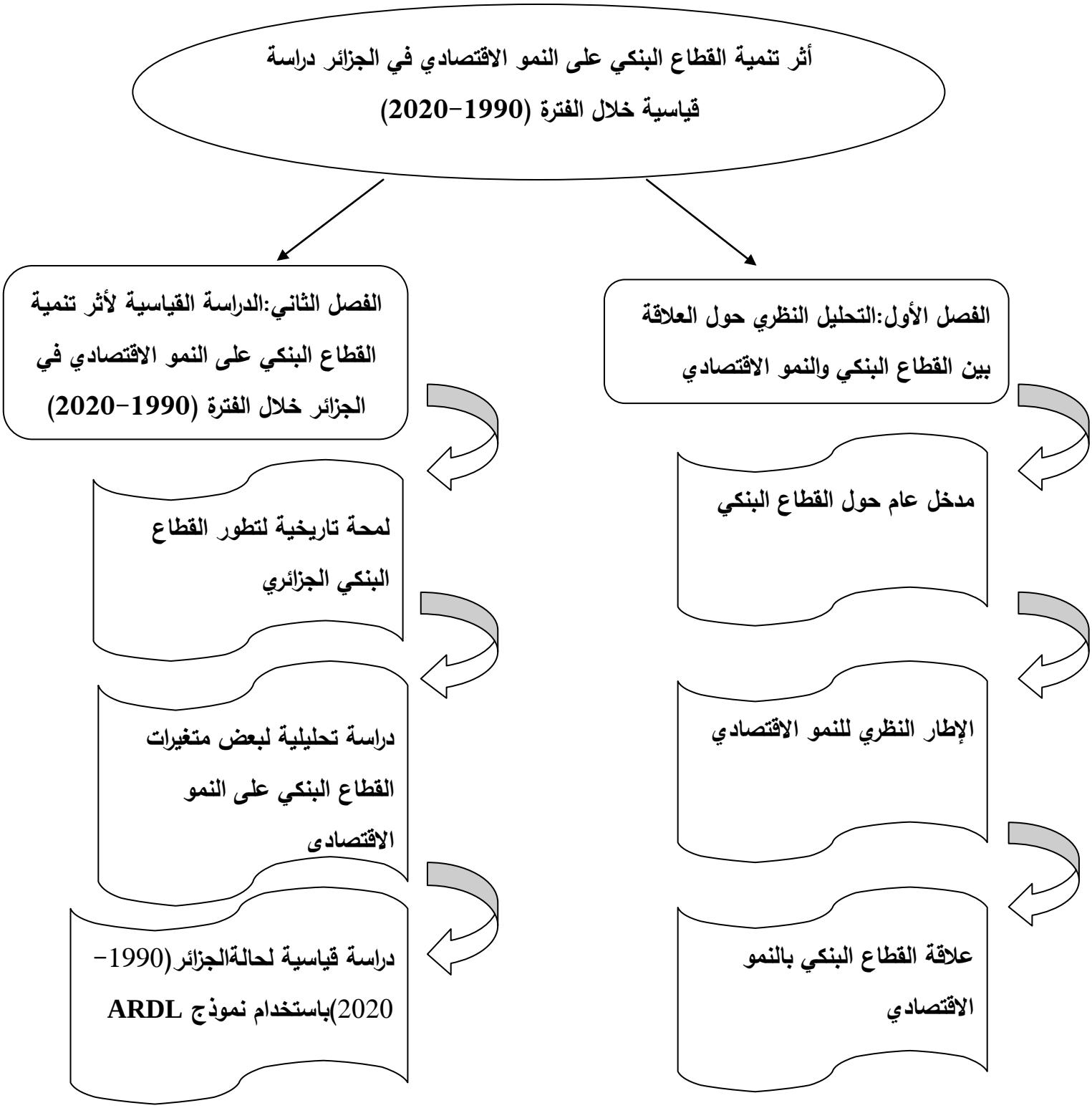

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي

لمتغيرات الدراسة

تمهيد :

تهتم الدولة كثيرا بدراسة العلاقة بين المنظومة البنكية (القطاع البنكي) و النمو الاقتصادي و ذلك بسبب مكانة القطاع البنكي من خلال الخدمات التي يؤديها في الاقتصاد حيث تسعى الدول النامية في زيادة معدل النمو الاقتصاد من أجل مواكبة الاقتصاد المتقدم كما يلعب الشمول المالي في الوقت الراهن دورا كبيرا في النهوض باقتصاديات الدول , و تدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة بحيث تقوم بتوفير التمويل للأفراد.

المبحث الاول : مدخل عام حول القطاع البنكي؛

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث : علاقة القطاع البنكي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل عام حول القطاع البنكي

تعتبر البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية التي تلعب دورا هاما في دفع عجلة تنمية اي اقتصاد من الاقتصاديات , و نظرا للاهمية التي تحتلها البنوك في كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحل اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بحيث تعتبر الضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة كذا عمود لأي نهضة اقتصادية .

المطلب الأول : البنوك نشأتها وتطورها[1]

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات, إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق.م.

وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 ق.م, في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري, فقد بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها. بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها. تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.

ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود أو لتحويلها إلى الأشياء التي تماثلها, ومن ثم يتبقى لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة, حيث رأى رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير, وبضمانات معينة, مقابل حصولهم على فائدة معينة. دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين, طالما انه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين, ويسمى الجزء من الأموال التي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي, وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي, إدارة البنوك التجارية,دار غيداء للنشر والتوزيع ,2015,ص11

بها البنك إزاء عماله حين طلبهم استرداد ودائعهم وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما: قبول الودائع والإقراض معا. ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى عديدة من التعامل المصرفي, حتى وصل إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانه في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م. وفي عام 1587 ظهر بنك أخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا, ومنها بنك أمستردام في هولندا عام 1609,وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1919,وبنك انجلترا عام 1694, وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م.

وقد عرف العرب قبل الإسلام النشاط المصرفي حيث يشير المؤرخون أن المكيون قبيل الإسلام وصلوا إلى درجة عظيمة من التبادل التجاري وكان اعتماد الروم عظيما على هذا التبادل. وظهرت تخصصات في الإنتاج التبادلي مثل تبادل تمور البحرين مقابل الزيت والزبيب والخمور من الشام, وعرف المكيون آنذاك استثمار الأموال بطريقتين:

الأولى: وهي إعطاء المال مضاربة على حصته من الربح .

الثانية: هي الإقراض بالربا الذي كان شائعا في الجاهلية بين العرب أنفسهم وبينهم وبين اليهود.

وجاء الإسلام فحرم الربا وأبقى ما عداه من التعاملات التجارية لكن أسباب التخلف التي حلت بالبلاد الإسلامية قد أدت إلى قطع كل صلة بما كان قائما ومعروفا من أشكال التعامل المصرفي القديم وخضع الشرق للغرب المستيقظ من العصور الوسطى حتى فجره الجديد.

هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية, مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات, فظهرت البنوك المتخصصة.

✓ **مفهوم البنوك:**

يعرف المصرف بأنه مؤسسة مالية تتولى قبول الودائع من جهة وتقديمها كقروض أو استثمارها في مجالات استثمار أخرى من جهة ثانية[1], وهو منشأة مالية تحمل رخصة قانونية تسمح لها بتقديم القروض المالية, واستلام الوداع ,وتوفير خدمات الأموال, مثل صرف العملات, وإدارة الثروات, وتقديم صناديق الودائع المالية الآمنة, وهو مؤسسة تحصل على موافقة السلطات الحكومية, وذلك من اجل قبول الودائع المالية, ودفع قيمة الشيكات, وتقديم القروض المتنوعة للأفراد والمنشات, والمشاركة كوسيط في المعاملات والخدمات المالية.[2]

✓ **مفهوم القطاع البنكي:**

ويقصد بالقطاع البنكي "مجموع البنوك ومصارف العاملة في بلد ما, وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله, وحجم المصارف التي يتكون منها, وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما, ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها في كثير من دول العالم, ويتضح لنا أن هيكل الجهاز البنكي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي, ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز البنكي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه, أو ماذا تدخل الدولة في توجيه الجهاز البنكي وتنظيمه, وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك".[3]

ويعرف أيضا على انه: "المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتعامل من خلالها هذه المؤسسات في دولة ما".[4]

[1] عبد السلام لفتة سعيد, إدارة المصارف, الذاكرة للنشر و التوزيع, بغداد, ط1, 2013, ص11

[2] عصام مهدي عابدين, موسوعة البنوك:الجزء الثاني, دار محمود للنشر والتوزيع القاهرة, مصر, 2022, ص59

[3] ياسر محمود أحمد عبد الرحمان,محمد رجب صديق هشام,تطور الأداء المالي بالجهاز المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة 2008-2020,مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثالث عشر ,مصر,جانفي 2022,ص412

[4] خديجة تافساست, أطروحة دكتوراه بعنوان تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013, كلية العلوم الاقتصادية,جامعة باتنة1 الحاج لخضر,السنة الجامعية 2017/2016,ص4

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

الفرع الأول: أنواع البنوك

أولا : البنوك المركزية:

وهي البنوك التي تتولى الإشراف على النشاط المصرفي, ولكل دولة بنك مركزي واحد يتولى هذه المهمة ولا ينافس البنوك العادية في القيام بأعمال البنوك, يعتبر البنك المركزي المسيطر على النشاط المصرف بصفة عامة من خلال رقابته على البنوك بمختلف أنواعها وجنسياتها من حيث مدى التزامها بتطبيق القوانين والمعايير المصرفية.[1]

ثانيا : البنوك العاملة:

تشمل البنوك العاملة كل من:البنوك التجارية, والبنوك المتخصصة (الصناعية.العقارية.الزراعية...), وبنوك الأعمال والاستثمار, والبنوك الإسلامية.

- **البنوك التجارية:** يعرف البنك التجاري بأنه المنشأة المصرفية والائتمانية التي تيسر تدفق مختلف الأرصدة المالية والنقدية من الوحدات الاقتصادية واليها.[2]
- **البنوك المتخصصة:** هي مؤسسات مالية هدفها الأساس ليس الربح، وإنما تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين، أو خدمة شريحة معينة من المجتمع.لذا تسمى أحيانا ببنوك أو مؤسسات التنمية.وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه.وتقدم له تسهيلات فنية وقروض متوسطة وطويلة الأجل.كما أنها تعتمد على مواردها الذاتية ،و تتصف بعلاقات قوية مع الدولة.
- **البنوك الصناعية:**وهي مؤسسات مالية تقدم الائتمان الصناعي.ويتمثل هذا الائتمان بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك بقصد تنمية القطاع الصناعي ، سواء أدت هذه

[1] أحمد شعبان محمد علي,موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك,دار التعليم الجامعي,الإسكندرية,ط1 ,2016,ص43

[2] محمود حامد,اقتصاديات البنوك والأسواق المالية,دار حميثر للنشر والترجمة,القاهرة,مصر,2017,ص13

القروض إلى إنشاء مشروعات صناعية جديدة أو توسيع وتطوير المشروعات القائمة .وتتصف هذه القروض عادة بأنها متوسطة وطويلة الأجل.[1]

- **البنوك العقارية:** وهي مؤسسات مالية تقدم الائتمان للقطاع العقاري. ويتمثل هذا الائتمان بتقديم القروض والسلف المقدمة لغرض تشجيع الحركة العمرانية في مجال البناء، وذلك بتمويل الأفراد لتمكينهم من توفير سكن خاص لهم، وكذلك التمويل لغرض بناء العمارات والشقق لأغراض خدمات السكن، ولأغراض استخدامها من قبل مكاتب الأعمال(عيادات، خدمات...) .وتتميز هذه القروض بأنها متوسطة وطويلة الأجل ،وكذلك تقديم القروض من أجل أعمال الترميم.[2]
- **البنوك الزراعية:** هي منشأت تختص بالتمويل الزراعي, بغرض التوسع الأفقي في الرقعة الزراعية والتوسع الراسي بتحقيق اكبر قدر من المحاصيل الزراعية من الأراضي المنزرعة.[3]

- **بنوك التجارة الخارجية أو بنوك تنمية الصادرات:** وهي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية والمعاملات الدولية. وفي كثير من الدول تقوم بنوك التجارة بهذه الوظيفة.[4]

- **بنوك الأعمال والاستثمار:**[5]

يمكن القول أن بنوك الأعمال والاستثمار هي منشات مهمتها العمل على خلق فرص جديدة ومتكررة للاستثمار, مع تدبير التمويل اللازم لها بما يسمح بإقامة الطبقة من رجال الأعمال قادرة على تنفيذ وإدارة المشروعات الاستثمارية والتطوير الإنتاج, كما تقوم بتطوير وتنمية سوق المال عن طريق تنشيط التعامل بها, وذلك بطرح أسهم وساندات المشروعات الناجحة في السوق, وتساعد على تشجيع الادخار وتنميه الوعي الاستثماري.

[1] رحيم حسين, مناصريه رشيد, الصيرفة المتخصصة كمدخل لإصلاح النظام المصرفي,جامعة قاصدي مرباح ورقلة,ص

[2] رحيم حسين, مناصريه رشيد, مرجع سبق ذكره, ص

[3] أحمد شعبان محمد علي,مرجع سبق ذكره,ص51

[4] أحمد شعبان محمد علي,نفس المرجع,ص57

[5] أحمد شعبان محمد علي,نفس المرجع,ص57

ولم تأخذ بنوك الاستثمار تسمية واحدة متفق عليها في مختلف الدول, فالبعض أطلق عليها "بنوك التنمية" والبعض أطلق عليها "مؤسسات التنمية", ومهما اختلفت المسميات فان لكل من البنوك التنمية وبنوك الاستثمار وظيفة أساسية, هي تمويل المشروعات سواء بالمساهمة في رؤوس أموال أو بمنحها التسهيلات الائتمانية متوسطة وطويلة اجل لإقامة المنشات وحيازة الآلات والمعدات. ولا يقتصر دور بنك الاستثمار على ذلك, بل يمتد عاده إلى تقديم تسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل, لتمويل مصروفات التشغيل وعقود التصدير لصالح المشروعات التي تتعامل معها.

- **البنك الإسلامي:**

منظمة مالية ومصرفية, واقتصادية, واجتماعية, تعمل على جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات, وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل, مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة, وتعمل على تحقيق عائد المناسب لأصحاب رأس المال, كما تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي, وتلتزم بالمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية; بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات.[1]

الفرع الثاني: وظائف البنوك

أولا:وظائف البنك المركزي:

ويستند إلى البنك المركزي ثلاث وظائف أساسية هي:

- هو الرقيب على الجهاز المصرفي والائتمان حيث أنه يحتفظ لديه بودائع البنوك التجارية كبنك لهذه البنوك ,وبذلك فان لديه الوسيلة التي يتحكم بها في الائتمان[2]
- القيام بالعمليات المصرفية للحكومة فتقوم أجهزة الحكومة ووزارتها ومصالحها المختلفة بفتح حساباتها بالبنك المركزي وفروعه ولا يجوز لها فتح هذه الحسابات بالبنوك العادية إلا إذا كانت تقوم بمهمة بمراسل للبنك المركزي في المدن التي ليس له فرع بها[3]

[1]علي سيد إسماعيل,مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية,دار التعليم الجامعي,جامعة المنيا,الإسكندرية,مصر,ط1 ,2018,ص23

[2]عبد الله خبابة,الاقتصاد المصرفي,مؤسسة شباب الجامعة,الإسكندرية,مصر,2008,ص141

[3]أحمد شعبان محمد علي,مرجع سبق ذكره,ص43

- إصدار أوراق النقد الوطني فهو الجهة الوحيدة المخولة من قبل الحكومة بإصدار العملة الوطنية المتداولة وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها.[1]

ثانيا:وظائف البنوك العاملة:وتتمثل في:

1. **قبول الودائع:** يمثل النشاط الرئيسي للبنك, الذي من خلاله يتمكن البنك من أداء الوظيفة الثانية وهى الإقراض, وتعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الأموال.
2. **منح الائتمان:** كما تمثل الودائع مصادر أغلب الاحتياجات المالية للبنك فان منح الائتمان (الإقراض) يمثل معظم أنشطة البنك التشغيلية
3. **تقديم الخدمات المالية الأخرى:** حيث تتنافس البنوك في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها, وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات.

وقد بين(ROSS LIVINE, 1997) بالتفصيل وظائف الجهاز المصرفي (الوسطاء الماليين بصفة عامة)، والتي تسهم في النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:[2]

❖ **إنتاج المعلومات وتخصيص رأس المال** :هناك تكاليف كبيرة ترتبط بتقييم الشركات، المديرين، وظروف السوق تأتي قبل اتخاذ قرارات الاستثمار .وقد لا يملك الأفراد المدخرون القدرة على عملية تجميع ومعالجة وإنتاج معلومات عن الاستثمارات المحتملة حيث لا يكونون راغبين في الاستثمار في الأنشطة التي يوجد حولها معلومات موثوق بها قليلا .كما أن التكاليف العالية للمعلومات قد تبقي تدفق رأس المال نحو لأوجه الاستخدام الأعلى قيمة .وهكذا، تفترض العديد من النماذج أن رأس المال يتدفق باتجاه الشركات أكثر ربحية، وهذا يتطلب أن يكون لدى المستثمرين معلومات جيدة عن الشركات، المديرين، وظروف السوق . وبالنظر إلى البنوك كوسيط مالي يقبل الودائع ويمنح القروض يمكن اعتبارها منتج للمعلومات حول الشركات وبائع لهذه المعلومات للمدخرين .والمسألة المهمة هنا، هي أن البنوك كوسطاء ماليين، ومن خلال ترشيد تكاليف الحصول على المعلومات، تحسن التقييم المسبق للفرص الاستثمارية مع تداعيات إيجابية على تخصيص الموارد وعلى وتيرة النمو الاقتصادي.

[1] عبد السلام لفته سعيد,مرجع سبق ذكره,ص21

[2] عادل زقرير, أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)- ,كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر-بسكرة-,السنة الجامعية 2014-2015,ص57

❖ **مراقبة المنشآت وممارسة حوكمة الشركات** :تعتبر حوكمة الشركات أمر أساسي للنمو الاقتصادي بصفة عامة، ولدور العوامل المالية بصفة خاصة .وللمستوى الذي يستطيع فيه مزودو المنشآت ب رأس المال مراقبة كيفية استخدام المنشآت لرأس المال والتأثير عليها، تداعيات على كل من الادخار وقرارات التخصيص، إلى حد أن المراقبة الفعالة من طرف المساهمين والدائنين تحت المدراء على تعظيم قيمة الشركة، وهذا سيؤدي إلى تحسين كفاءة المنشآت فيما يتعلق بتخصيص الموارد وجعل المدخرين أكثر استعدادا لتمويل الإنتاج والابتكار.

في المقابل، قد يؤدي غياب الترتيبات المالية التي تعزز حوكمة الشركات إلى إعاقة تعبئة المدخرات من عملاء مختلفين وأيضا الحفاظ على تدفق رأس المال إلى استثمارات مربحة .وهكذا، فإن فعالية حوكمة الشركات تؤثر مباشرة في أداء المنشآت مع تداعيات كبيرة محتملة على معدلات النمو الوطنية.

❖ **تخفيض المخاطر** : فمع تكاليف المعلومات والمعاملات والعقود المالية، قد تنشأ البنوك لتسهيل التداول، التحوط، وتجميع المخاطر التي لها انعكاسات على تخصيص الموارد والنمو .وفي هذا الإطار يمكن للبنوك:

➢ **توفير خدمات تنويع المخاطر** :فنظرا لكون المدخرين عموما يكرهون المخاطرة، وباعتبار أن المشاريع ذات العوائد المرتفعة تكون أكثر خطورة من المشاريع ذات العوائد المنخفضة .تستطيع البنوك من خلال تنويع المخاطر أن تحث الأفراد على الاستثمار في المشاريع المبتكرة ذات العوائد المرتفعة والمتوقعة، مما يساعد على إعادة توزيع المدخرات مع انعكاسات إيجابية على تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

➢ **تقاسم المخاطر عبر الزمان** :قد تكون المخاطر غير متنوعة في نقطة زمنية معينة مثل الصدمات الاقتصادية الكلية .لكنها قد تكون متنوعة عبر الأجيال .وتستطيع البنوك تسهيل تقاسم المخاطر عبر الأجيال من منظور الاستثمار على المدى الطويل، وتوفير العوائد التي تكون منخفضة نسبيا في أوقات الازدهار ومرتفعة نسبيا في أوقات الركود.

➢ **مخاطر السيولة** :والتي تنشأ بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بتحويل الأصول إلى وسيلة للتبادل. كما.أن عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعلومات قد يمنعان السيولة ويكثفان مخاطرها .وهذا ما خلق الحافز على إيجاد أسواق ومؤسسات – من بينها البنوك – التي تزيد السيولة المالية.

❖ **تجميع المدخرات** :وهي تلك العملية المكلفة التي تهدف إلى تكتيل رأس المال من مدخرين مختلفين، وتشمل :التغلب على كل من تكاليف المعاملات المرتبطة بجمع المدخرات من مختلف الأفراد، وعلى عدم تماثل المعلومات المرتبطة بجعل المدخرين يشعرون بالراحة عند التخلي عن السيطرة على مدخراتهم .وفي

هذا الإطار، تعد الأنظمة المالية – من بينها البنوك – أكثر فعالية في تجميع المدخرات التي يمكن أن تؤثر على التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الادخار، استغلال وفورات الحجم، والتغلب على مشكلة تجزئة الاستثمار .و إلى جانب التأثير المباشر لعملية تعبئة المدخرات على تراكم رأس المال، يمكن للتعبئة الجيدة للمدخرات أن تحسن تخصيص الموارد وتعزز الابتكار التكنولوجي، وبفرض وصول الأموال المدخرة إلى محافظ استثمارات مرتفعة العائد وفعالة اقتصاديا، سيكون لتعبئة المدخرات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

❖ **تسهيل التبادل** :حيث تستطيع الترتيبات المالية التي تخفض تكلفة المعاملات أن تسهل التبادل، وتعزز الابتكار التكنولوجي، التخصص، والنمو الاقتصادي .فقدرة النظام المالي – البنوك كجزء منه – على خلق أدوات مالية تساعد على خفض تكلفة المعاملات من شأنها أن تساعد على التوجه إلى عمليات إنتاجية أكثر تخصصا، بالشكل الذي يعزز الابتكار التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك

❖ تتمثل موارد القطاع البنكي بصفة عامة في :

1) الموارد الذاتية (الداخلية) :ويشمل:

- **رأس المال:** وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم[1]
- **الاحتياطات:**هي أرصدة يجنبها البنك من صافي أرباحه القابلة للتوزيع على المساهمين في رأس ماله. وتتكون هذه الاحتياطات من:[2]

✓ **الاحتياطيات القانونية** :التي يلتزم البنك بتكوينها بنص القانون .

✓ **الاحتياطيات الاختيارية(الخاصة):** التي يقوم البنك بإرادته بتكوينها لدعم مركزه المالي.

- **الأرباح غير الموزعة:** وهي مبالغ يستقطعها البنك من إجمالي أرباحه بصفة مؤقتة وتعتبر من الموارد المتاحة للاستخدام.[3]

[1] علي صاري,محاضرات في المادة التعليمة, العمليات البنكية وتمويل المؤسسات,كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد الشريف مساعدية–سوق هراس– 2020-2021, ص11

[2] محمد أحمد السريتي,محمد عزت محمد غزلان,مرجع سبق ذكره,ص227-228

[3] محمد أحمدالسريتي,محمد عزت محمد غزلان,نفس المرجع,ص228

- **المخصصات:** ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية ,بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها, ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية, ومخصصات الاهتلاك الأصول الثابتة[1].

2) **الموارد غير الذاتية (الخارجية):**وتشمل:

- **الودائع:** يمثل هذا القسم من الحسابات المبلغ الأكبر من خصوم البنك، وهو يتكون من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية، وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير.[2]

شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع: هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.[3]

❖ أما من حيث الاستخدامات فإنها تختلف على حسب نوع البنك من ناحية منح القروض:

- **أرصدة نقدية حاضر:** تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وان كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها .[4]

- **السندات الحكومية :**هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر.[5]

- **القروض:**

- البنوك التجارية تقدم قروض قصيرة الأجل;
- البنوك الزراعية والصناعية تأخذ قروضهم طابع متوسط و طويل الأجل;
- البنوك العقارية يغلب على قروضها الطابع طويل الأجل.[6]

❖ إلا أن البنوك الإسلامية تختلف تماما في استخداماتها عن البنوك الأخرى و المتمثلة في:[7]

---

[1] علي صاري,نفس المرجع,ص12

[2] حليمة ناجي, مذكرة ماستر بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–وكالة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية,جامعة محمد خيضر بسكرة,2015–2016,ص15

[3] حليمة ناجي,نفس المرجع,ص15

[4] حليمة ناجي,مرجع سبق ذكره,ص16

[5] حليمة ناجي,نفس المرجع,ص16

[6] محمد أحمد السريتي,محمد عزت محمد غزلان,اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية,مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع,مصر,ط1 ,2010,ص238–240–244

[7] محمد أحمد السريتي,محمد عزت محمد غزلان,نفس المرجع,ص261

a) الاستثمار المباشر :حيث يقوم البنك بنفسه بتمويل النشاط التجاري أو الصناعي وإدارته

b) الاستثمار بالمشاركة:حيث يشارك البنك عملاءه في الربح والخسارة بنسب على حسب المساهمة في رأس المال أو الإدارة

c) نظام التمويل التأجيري:حيث يقوم البنك بشراء الأصول التي يحتاجها العملاء, ثم يؤجرها لهم لفترة محددة حتى تغطي الدفعات الايجارية ثمن الأصل وكافة المصروفات وعائدا مناسبا للبنك,وفي نهاية ذلك تؤول ملكية هذه الأصول للعملاء.

المبحث الثاني : الاطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد :

كثيرا ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بمصطلح التنمية الاقتصادية و البعض لا يفرق بينهما فيعتبرهما مرادفان لبعضهما البعض باعتبار المصطلحين مشتقين من فعل واحد في اللغة العربية و لمعرفة الفرق الجوهري بينهما يجب دراستهما بعناية و هذا ما سنقوم به في هذا المبحث حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مطالب خصصنا فيه لمعرفة النمو التنمية و الفرق بينهما و أهم محددات و قياس النمو الاقتصادي و دراسة أهم نظريات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول النمو

تعتبر التنمية و النمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد و لكن يجب الانتباه الى وجود فرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

1. **تعريف النمو الاقتصادي :**

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل و يعرف النمو الاقتصادي بان "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد " ,كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي ,الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج ' و بالتالي نستطيع القول :إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي ,و بما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج ,فانه يأخذ معدل نمو الدخل الفردي[1].

يرى ريمور بار أن النمو الاقتصادي " عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة و السكان" أما فرانسوا بيرو فيرى النمو بأنه" عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة او عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما "[2]

[1] مقدم مصطفى , بحث حول النمو الاقتصادي ,www. startimes. com

[2] اسماعيل محمد قانة , اقتصاد التنمية – نظريات نماذج , استراتيجيات – دار اسامة للنشر و التوزيع, عمان , الاردن , 20120,ص7.

يعتبر p.a.samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي و ذلك لكون معطياته متوفرة و الحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه و بالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه " الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"[1]

يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان ". يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [2]

يشتمل النمو الاقتصادي " ازدياد مطرد في الانتاج الفعلي من السلع و الخدمات بالاضافة الى ازدياد قدرة الاقتصاد على انتاج السلع و الخدمات "[3]

2. **مفهوم التنمية الاقتصادية** : ان تحديد مفهوم لمصطلح التنمية الاقتصادية غير متفق عليه من طرف الاقتصاديين , الا انهم يجمعون علي ان التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع يمكن اعطاء مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين[4] :

يرى جيرارد ماير (Gerald maier)بان "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن". كما يعرفها كذلك "التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلةمصحوبة بانخفاض مستوى الفقر و تحقيق العدل و المساواة[5]

عرف (kindle berger) التنمية الاقتصادية بانها "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها" .

---

[1]Belmokademmustapha, efficience de l'appareil productif algérien ,tlemcen,algérie,1994 ,p 09

[2]عبد القادر محمد عبد القادر عطية , اتجاهات حديثة في التنمية , الدار الجامعية الاسكندرية , مصر , 2003 ، ص 11.

[3] ولاس بيترسون (ترجمة : صلاح دباغ , مراجعة : برهان دجاني) الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي , المكتبة العصرية صيدا , بيروت 1968، ص316.

[4]مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر , الاردن 2007,ص 122.

[5]اسماعيل شعباني , مقدمة في اقتصاد التنمية (نظريات التنمية و النمو , استراتيجيات التنمية) دار هومة , الطبعة الثانية , الجزائر , بدون سنة نشر , ص 50.

يرى (baldwinmeier)بان التنمية هي " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.[1]

تعرف الامم المتحدة التنمية الاقتصادية على انها العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا و المعتمدة على اكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي و شركائه[2]

عرف(محمد عجيمة وآخرون) التنمية بأنها "تقدم التمتع عن طريق استنبا ط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن".[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن اشتقاق تعريف شامل للتنمية الاقتصادية"التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع"

من هذه التعاريف يتضح لنا ان مفهوم التنمية اكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي ,حيث ان التنمية الاقتصادية تتضمن –بالاضافة الى زيادة الناتج و زيادة عناصر الانتاج و كفاءتها– اجراء تغيرات في هيكل الناتج ,الامر الذي يتطلب اعادة توزيع عناصر الانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية ,ومنه نستطيع القول : ان التنمية عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الى :[4]

- احداث تغير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه .

ان لمفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية مجموعة من الاختلافات نوضحها كما يلي :

- ✓ ان التنمية الاقتصادي أوسع و أكثر شمولا من مجرد النمو الاقتصادي .
- ✓ ان النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشيء فهو لا ينطوي على اي تغير هيكلي , في حين ان التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء آخر محتلف لصالح المجتمع .

[1] حربي محمد عريقات , مبادىء في التنمية و التخطيط الاقتصادي , الطبعة الاولى , دار الفكر للنشر و التوزيع , عمان , الاردن ,1992,ص26

[2] اسماعيل محمد قانة , اقتصاد التنمية – نظريات , نماذج , استراتيجيات –دار اسامة للنشر و التوزيع عمان الاردن ,2012ص 7

[3] محمد عبد العزيز عجيمية , محمد علي الليثي , التنمية الاقتصادية :مفهومها – نظريتها – سياستها , الدار الجامعية ,القاهرة , مصر ,2001,ص20

[4] محمد عبد العزيز عجمية , محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية , الدار الجامعية طبع و نشر , توزيع , مصر 2004 ص 30

- ✓ ان النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها الحر للطبقات الفقيرة داخل المجتمع .
- ✓ ان النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا , و لذلك لا يحتاج الى تدخل من جانب الدولة , في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من جانب الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب و توزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة .

المطلب الثاني: محددات و قياس النمو الاقتصادي

اولا–المحددات:

- **تراكم رأس المال[1]:**

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء مادية او بشرية ،وهو ناتج تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره لزيادة الناتج المستقبلي و يعتبر الادخار أساسا التراكم رأس المال اذ ينبغي على الدولة الرامية الى زيادة معدلات نموها الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي و تحويله الى ادخار و من ثم الى مشاريع استثمارية ،و لذلك فان كلفة النمو هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال

اما من حيث طبيعة تكوين تركم رأس المال فاننا نجد ان رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الانتاجية اما جانب تكوين رأس المال البشري فالاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي الى تحسين نوعية هذا المصدر ، حيث اوضحت الدراسات ان التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وانما أيضا للاستثمار في رأس المال البشري ، و اصدق مثال على ذلك هو استوحاه " تيودور شولتز " (Theodore Schultz) من مراقبته لتحسن الانتاج في المانيا و اليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الذي لحق برأس المال المادي فيهما ،حيث استنتج ان ما لم تتمكن الحرب من تدميره هو رأس المال البشري ، وهو ما وفر الاساس للنهضة الصناعية بهاتين الدولتين من جديد

[1] عادل زقرير , أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)- ,كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر-بسكرة-,السنة الجامعية 2014-2015 ، ص 10 .

- **التقدم التكنولوجي[1]:**

يتجلى دوره كمصدر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة الانتاج عند نفس مستوى المدخلات ، لذلك انه يعني اساليب تقنية او رسائل انتاج حديثة و تتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالآلات ،كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات و مهارات ملازمة للافراد .

- **القوة العاملة:**

تتمثل في كل العاملين فعلا و العاطلين عن العمل ، و هم راغبين فيه و قادرين عليه و كما هو معلوم فان العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم غلى الانتاج لاختلاف مستواهم التعليمي و مهاراتهم فعلى سبيل المثال فان خريج الجامعة في الاعلام الآلي يمكنه ان يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي الثانوية .

- **الموارد الطبيعية[2]:**

لا خلاف بين الاقتصاديين ان الدولة التي لها موارد طبيعية اكبر بامكانها رفع مستويات نموها افضل من دولة تعاني من شح في هذه الموارد ،الا ان معظمهم لا يعتبرون هذا العامل محددا اساسيا بل مساعدا فقط ، حيث ان توفره مع غياب العوامل الثلاث السابقة لن يكون له اثر ايجابي عل معدلات النمو

- **التجارة الخارجية:**

منذ آدم سميث الى اليوم لا يزال لدى الاقتصاديين اعتقاد راسخ بأن ايجابيات التجارة الخارجية على اي اقتصاد تفوق سلبياتها .[3]

[1] خديجة تافساست, أطروحة دكتوراه بعنوان تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013, كلية العلوم الاقتصادية,جامعة باتنة1 الحاج لخضر,السنة الجامعية 2016-2017 .ص80 .

[2] عادل زقرير , أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) ، مرجع سابق ، ص10 .

[3] الوليد قسوم ميساوي ــ مونير بن حاح (مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية)المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر السنة2021 ص 98

ثانيا : قياس النمو الإقتصادي [1]:

إن قيمة كل ما يتنتج من سلع وخدمات في سنة معينة تساوي الناتج المحلي الإجمالي ويقاس معدل نمو الإقتصاد بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

ويمكن قياس النمو الإقتصادي بطريقة اخرى من خلال دراسة المستوى المعيشي لمواطني الدولة الذي يحسب بتقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد سكان الدولة ليتم الحصول على مقياس متوسط الناتج المحلي الإجمالي الفردي الذي يقيس قيمة السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد في المتوسط وذلك إذ تم توزيع السلع والخدمات المنتجة في الدولة في تلك السنة بصورة متساوية على السكان .

ويعتمد النمو الإقتصادي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط بعوامل مباشرة ذات اهمية من بينها المورد البشري ورأس المال والتقدم التكنولوجي وحصيلة الصادرات والمنح والهبات .... الخ .

أي بكل ما يساهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج .

ويعتبر هذا الأخير اكثر قبولا و دلالة على توافر السلع و الخدمات المنتجة في الدولة في تلك السنة بصورة متساوية على السكان

المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي[2]

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته ,و قد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في تفسير النمو الاقتصادي و نذكر اهم النظريات حسب التطور الزمني .

1- اسهام النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي :

لقد كانت نظريات النمو و توزيع الدخل بين الاجور و الارباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك امثال آدم سميث و دفيد ريكاردو و غيرهم من الاقتصاديين الكلاسيك , ولقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة اهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة بالاضافة الى سيادة حالة

[1] عثمان ابو حرب الاقتصاد الدولي دار اسامة للنشر و التوزيع , عمان , الاردن الطبعة 1,2008 ص 34-35 .
[2] خديجة تافساست, أطروحة دكتوراه بعنوان تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013,مرجع سبق ذكره ، ص87-97 .

الاستخدام الكامل للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي و قبل التطرق الى الافكار الاساسية لنظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية و تقييمها يجب اولا طرح مختلف افكار رواد هذه المدرسة

افكار رواد المدرسة الكلاسيكية :

رغم الانتماء الى نفس المدرسة الاقتصادية الا ان كل الاقتصادي له افكاره و آرائه الخاصة به و التي لا تعارض بطبيعة الحال المبادئ و الفرضيات الاساسية للنظرية الكلاسيكية و عليه سنقوم بطرح الافكار الرئيسية لبعض المفكرين الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الكلاسيكية .

1- 1- آدم سميث : يرى آدم سميث ان اساس النمو الاقتصادي يكمن في تقسييم العمل الذي تبرر اهميته الاساسية في انه يحد من تناقص الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج كما ان تقسييم العمل يعد شكلا من اشكال الادارة و التنظيم في قيام عملية الانتاج وهو ما يعتبر ايجابيا.

ويعتبر ادم سميث بان عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، أن إذ تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو بذلك يعتبر بان سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو ادم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار [1]

1-2- دافيد ريكلردو: يعتبر دافيد ريكاردو من ابرز رواد المدرسة الكلاسيكية ولقد اقترن اسمه بالعديد من الاراء و الافكار منها الريع و الاجور و التجارة الخارجية . و يرى بان الزراعة اهم القطاعات الاقتصادية لانها اتساهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة[2]

كما قام "دافيد ريكاردو" باعطاء الاسباب التي تؤدي الى حالة الركود اي النمو الصفري حيث قام بتوضيح ظهور و انتشار الركود استنادا الى افكار "سميث" حيث يعتبر ان حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي و ذلك بسبب المردودية متناقصة في قطاع الزراعة و حسب

[1] فنح الله لعلو , الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية " ,دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان 1981 ,ص 108

[2] مدحت القريشي , التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات و موضوعات – دار وائل للنشر , الاردن 2007 ص 58

"ريكلردو" فان نوعية الاراضي غير متساوية و بمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الريع في الاراضي ذات جودة المرتفعة مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية اقل و هذا ما يؤدي الى انخفاض النصيب النسبي للراسماليين و العمال و الذي ينتج عنه تناقص معدلات الارباح و كذلك تناقص مستويات الاجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود .من العوامل الفكرية و الثقافية والاجهزة التنظيمية في المجتمع يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كالعوامل الفكرية و الثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، و الاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل.

1-3- مالتوس: ركزت افكار و اطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسين وهما نظريته في السكان و تاكيده على اهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية .

و بذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركزعلى جانب الطلب الكلي :

- تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام 1798في ان النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية و هي تلك التي تعتمد على مضاعفة الرقم الاخير في السلسلة الحسابية "1,2,4,16,32" و هكذا بينما يتزايد معدل انتاج الغذاء المعبر عنه اقتصاديا بالناتج المحلي الاجمالي بموجب متوالية حسابية "1,2,3,4,5,6,7,8" و هكذا و هذا ما يؤدي الى زيادة السكان بما تجاوز معدا زيادة الانتاج مما ينتج مجاعات و آفات اقتصادية [1].

1-4- كارل ماركس: انتقد كارل ماركس في كتابه راس المال المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي و آلياته واستنتج بان القوة الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها و الاتيان بنظام اكثر تطورا .

[1] مدحت القريشي , التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات و موضوعات – دار وائل للنشر , الاردن 2007 ص 60

و ذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الانتاج تؤدي الى سوء توزيع الدخل و اهدار الثروات و زيادة حدة الصراع الطبقي الذي سيؤدي حتما الى انتشار الرأسمالية و سيادة نظام طبقي . ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند الى منهج كارل ماركس و تضح اسس و فرضيات النظام الاشتراكي وهي:[1]

- ✓ الملكية العامة لموارد الانتاج ؛
- ✓ اهمية دفع تحقيق المصلحة العامة ؛
- ✓ اعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي ؛
- ✓ التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول .

2- نظرية النمو الكلاسيكية : رغم الاختلاف في آراء المفكرين الكلاسيكيين بخصوص نظرية النمو الاقتصادي الا انهم اتفقوا في نقاط عديدة يمكن حصرها فيما يلي:

- اتفاق الكلاسيك على ان الانتاج دالة لعدة عوامل (العمل , رأس المال ,الموارد الطبيعية , التقدم التكنولوجي) كما ان التغير في قيمة الانتاج تحصل بتغير واحد هذه العوامل او كلها كما اعتبر الكلاسيك بان الموارد الطبيعية ثابتة وان قيمة العوامل متغيرة ؛
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي ؛
- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فأن اليد الخفية من شأنها ان تعظم الدخل الوطني .

3- اسهام النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي :

لقد استمرت النظرية الكلاسيكية لعدة عقود حيث كانت هذه النظرية مفسرة لمختلف الظواهر الاقتصادية ,الا ان ظهرت مشكلة اقتصادية كبيرة و المتمثلة في الكساد الكبير 1929, و عجزت النظرية الكلاسيكية على تفسير و معالجة هذه الازمة ,مما ادى الى ظهور نظرية جديدة و المتمثلة في النظرية الكينزية:

1_ **فرضيات و اسس النظرية الكينزية** : لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و مرتفعا و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين , و لم تتخلله اية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة 1929 والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وبذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الثورة الكينزية في نظرية الدخل التي قادها كين .

[1] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون , التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية) الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر ,2006 ص 85

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، حيث انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، و أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929 ،والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب) و توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي , بالاضافة الى ارتفاع مستويات البطالة و انخفاض مستويات الاسعار .و لقد نقد كينز الكلاسيكية و الفرضيات التي قامت عليها في عدة جوانب اهمها[1] :

- عدم صحة فكرة التشغيل الكامل ؛
- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي ؛
- عدم واقعية فرضيه حيادية الدولة .

عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي.

عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب.

كما قدم عدة فرضيات أهمها:

يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

لاً يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهظة.

وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس.

2_ **نموذج هارود_ دومار للنمو الاقتصادي** :يبحث كل من هارود و دومار في الشروط المطلوبة للحصول على النمو الاقتصادي السلس و غير المتقطع (المستدام)في الدخل الوطني .و مع ان نماذج هذين الكتابين من حيث التفاصيل الا انهمت متشابهة من حيث الظواهر و يعتبر هذا النموذج توسعة لتحليلات التوازن الكنزي حيث يستند على تجربة البلدان المتقدمة و يبحث في متطلبات النمو المستقر لهذه البلدان

[1] بلعزوز بن علي ,محاضرات في النظريات و السياسات النقدية , ديون المطبوعات الجامعية ,الجزائر 2004 ص 36 .

المبحث الثالث: علاقة القطاع البنكي بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي ومؤشراته

يلعب الشمول المالي في الوقت الراهن دورا كبيرا في النهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة بحيث تعتبر هذا الأخير القناة الأبرز لحشد المدخرات المحلية وتوفير التمويل للأصحاب العجز.

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي و أهميته .

أولا: تعريف الشمول المالي.

الشمول المالي يعني أن الأفراد و الشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (معاملات و مدفوعات و منتجات ادخار و تسهيلات ائتمانية و قروض خدمات تأمين) و يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة[1] .

ثانيا: أهمية الشمول المالي .

تبرز أهميته كالآتي[2]:

- يساهم في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية إذ أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي؛
- يؤدي الشمول المالي دورا مهما في أتمته النظام المالي؛
- للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والإسهام في بناء مجتمعاتهم؛
- يساعد لشمول المالي في مكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب .

الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي [1]

[1] البنك الدولي 29 مارس 2022

[2] فروج شهرزاد اسماء : مذكرة ماستر بعنوان اثر تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2019) كلية العلو الاقتصادية . جامعة العربي بن مهيدي _ ام بواقي _ 2020 _2021 ص 41

1- **حسب البنك الدولي:** يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من 5 مكونات أساسية هي:

- ✓ **استخدام الحسابات المصرفية:** نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى.
- ✓ **الادخار:** النسبة المئوية للبالغين الذي قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (البنوك و مكاتب البريد وغيرها) و غير رسمية أو شخص خارج الأسرة.
- ✓ **الاقتراض:** النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية و من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).
- ✓ **المدفوعات:** النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 12 شهرا الماضية.
- ✓ **التأمين:** النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم او ممتلكاتهم.

2- **حسب صندوق النقد العربي:** تتمثل مؤشرات الشمول المالي في:

- ✓ **حسابات الاقتراض:** و تتمثل في نسبة عدد المقترضين من البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية بهدف إنشاء مشاريع تجارية أو توسيع مشاريع قائمة إلى إجمالي عدد السكان البالغين.
- ✓ **حسابات الإيداع:** يمثل نسبة عدد الحائزين على حسابات ادخار بالنسبة لإجمالي السكان البالغين .

المطلب الثاني: نظرة المدارس الفكرية للعلاقة بين تطور النظام البنكي والنمو الاقتصادي .

أدت دراسة موضوع العلاقة بين النظام البنكي والنمو الاقتصادي إلى اختلاف في رؤية طبيعة مساهمة تطور النظام البنكي في النمو الاقتصادي، وبالتالي أدى هذا الاختلاف إلى ظهور ثلاثة مدارس أو فرضيات اهتمت بطبيعة هذه العلاقة.

الفرع الأول: المدرسة الهيكلية

[1]أسماء دردور . سعيد حركات ، قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2017/1980)،مجلة الإستراتيجية و التنمية المجلد 10 ، العدد 04 ،(جويلية 2020)ص 75 _ 77.

تعود فرضيات هذه المدرسة إلى كل من (goldsmith . 1962) و (gurlyshaw) الذين نادوا بتشجيع نمو و توسع مؤسسات النظام المصرفي ، وتنويع الأدوات المالية و جعلها أكثرا انتشار بوصفه انفع أسلوب لتحقيق النمو المالي ، وأن هذا يدفع باتجاه تعزيز النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية في حين يؤدي قصور التطورات المالية إلى إعاقة التنمية و النمو الاقتصادي، تفرض المدرسة الهيكلية أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية و تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية، بالإضافة إلى التوسع في أنشطة هذه المؤسسات سيكون له أثر ايجابي مهم على الادخار و الاستثمار و بالتالي على النمو الاقتصادي، و أن قصور هذه التطورات يؤدي إلى إعاقة النمو و التنمية الاقتصادية، و عليه فان السياسة المفضلة هي تشجيع التطور في القطاع المالي و قد عبر كل من (shaw,gurly) في كتابهما " النقود في نظرية المال " عن أهمية و حساسية الدور الذي يلعبه النظام البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي و ذهبا إلى أن نظاما ماليا متنوعا و متطورا سيسمح بتخصيص أكفأ للموارد المالية و يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي فالتطور المالي يسمح بتركيز أكبر للادخار داخل النظام المالي و يزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين بفضل تنوع المؤسسات المالية ما يسمح بتخصيص أمثل للادخار نحو الاستثمار بفضل السوق و تعد الدراسة التي قام بها الاقتصادي (goldsmith 1969) من أبرز الأنواع التي بلورت الأفكار الأساسية الأولى لفرضيات الهيكلة المالية و التي اختبر من خلالها العلاقة بين التطور المالي و التنمية الاقتصادية (35 دولة) متقدمة و نامية و ذلك من خلال قياس مؤشر نسبة العلاقة المالية المتبادلة التي تمثل نسبة إجمالي الأصول المالية إلى صافي الثروة القومية باعتبارها أوسع مفهوم للقياس يمكن استخدامه لوصف الهيكل المالي و التنمية ضمن النطاق الوطني كما تقيسه كثافة الغطاء المالي للاقتصاد.[1]

[1] فروج شهرزاد اسماء : مذكرة ماستر بعنوان اثر تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2019) ، مرجع سبق ذكره ، ص 45-46 .

الفرع الثاني: المدرسة الليبرالية الحديثة [1]

نادت هذه المدرسة بضرورة تحرير النظام البنكي التي يؤدي بدوره إلى تطوير النظام المالي و بالتالي يساهم ايجابيا في رفع معدلات النمو، فيقوم جوهر فرضيات المدرسة الليبرالية الحديثة على تخفيف القيود و الضوابط المفروضة على النظام المالي من قبل الحكومة.

كانت الانطلاقة لهذه النظرية من قبل (shaw 1973) (mikinnonn) حيث افترض كل منهما بأن ارتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية يضمن مستويات مرتفعة من الادخارات المتاحة للاقتصاد وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي قدمت مجموعة من الانتقادات لسياسة التحرير المالي في أن تطبيق هذه السياسات يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي ومن أهم هذه الانتقادات أعمال stigliz 1989 حيث وضح أن إلغاء القيود يؤدي إلى فضل السوق market failure في الأسواق المالية كما قدم الهيكل يوم الجدد انتقادات لسياسة التحرير المالي خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية وأهم ما يميز نماذجهم هو التركيز على عدم كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية.

الفرع الثالث: مدرسة نماذج النمو الداخلي[2]

ظهرت النماذج النمو الداخلي في التسعينيات وحاولت تفسير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في إطار نماذج النمو الداخلي والتي تناولت من قبل العديد من الاقتصاديين بحيث كل دراسة اهتمت تقريبا بأحد وظائف النظام المالي وربطها بالنمو الاقتصادي.

اهتمت نماذج النمو الاقتصادي في أحد فروعها بالعلاقة بين الوساطة المالية والتنمية الاقتصادية وركزت على دراسة العوامل المؤثرة في النمو على المدى الطويل وحاولت ابراز ان الوساطة المالية تؤثر على النمو من خلال مجموعة من القنوات.

تبعا لهذه النظرية درس العديد من الاقتصاديين دور النظام المالي كعامل أو محدد من محددات النمو الاقتصادي و منهم (jovaovic1990 .greenwood) و(1991 .smith .bencivenga)

[1] ابراهيم حكيمي ، مولود دباب ، اسماعيل قشام ، دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، مجل المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية ، مجلد 05 ، العدد 01، 2021 ، ص 119 .
[2] نفس المرجع ، ص119 .

حيث أكدت هذه النماذج على أن التطور المالي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال قدرته على تخفيض حدة تكلفة المعلومات و تخفيف المخاطر من خلال التنويع و تقاسم المخاطر و الرفع من فعالية و كفاءة تخصيص الموارد المالية نحو استثمارات أكثر إنتاجية .

المطلب الثالث: مقاربة العلاقة بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي

هناك اختلاف في طبيعة العلاقة السببية بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي فمن جهة يؤكد بعض الاقتصاديين على العلاقة الأحادية بين المتغيرين يعني التأثر يسير في اتجاه واحد ومن جهة أخرى هناك من ينادي بالسببية المزدوجة والتي تسير في اتجاهين.

الفرع الأول: العلاقة السببية الأحادية

هذا يعني أن التأثر يسير في اتجاه من التطور البنكي الى النمو الاقتصادي.

أولا : الفرضية الرائدة – العرض :

يعتقد دعاة هذه النظرية أن الأنشطة المصرفية تعمل كأداة مفيدة لزيادة الإنتاجية لأي بلد .وهم يرون أن البلدان التي لديها نظام مصرفي متطور تميل إلى النمو بوتيرة أسرع (Bayoumi & Melander,2008) وكذلك Credit Matters: Empirical Evidence on U.S. Macro-Financial Linkages الدراسة المؤثرة التي أجراها Finance and Growth: Schumpeter Might be Right على سبعة وسبعون دولة متطورة ونامية أظهرت تراجع النمو عبر البلدان ،حيث أظهرت النتائج أن التمويل لا يتبع النمو فقط أي يبدو أن التمويل مهم لقيادة النمو الاقتصادي .هذا للتوضيح بأن مزيد من الدعم للخدمات المالية تحفز النمو الاقتصادي.[1] (King & Levine, 1993, pp. 717-738) .

ثانيا: فرضية الطلب – التابع:

على الرغم من الآراء المذكورة أعلاه ،فإن النمو الاقتصادي لا يرتبط أحيانا بالبنوك .حسب نظرية الطلب،والنمو الاقتصادي هو عامل سببي للتنمية المصرفية .حسب المدافعين عن هذا التأكيد ،مع نمو القطاع الحقيقي ،فأن الطلب المتزايد على الخدمات المالية يحفز القطاع المالي (Gurley & Shaw,

[1] عبد القادر جيلالي بن فرج ، منية خليفة ، الانشطة الرئيسية للبنك دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، مجلد 05 ، العدد 01 ، جوان 2021 ، ص50 .

(2681967, pp. 257- Financial Structure and Economic Development. Economic Development and Culture Change وهذا يدعم في نفس الوقت الحجة التي قام عليها (Goldsmith, Financial Structure and Development),1969 وذلك باستخدام وجهة نظر بديلة للتأكيد على دور تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي والبيانات من 35 دولة بين عامي 1860 و 1963، خلص تجريبيا إلى أن "هناك توازي بين التنمية الاقتصادية والمالية في المدى الطويل ." حول العلاقة السببية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وتشير الأدلة المستقاة من أعمال (Oluitan, 2012) Bank Credit and Economic Growth: Evidence from Nigeria. International Business and Management إلى أن النمو الاقتصادي يسبب التنمية المالية ، ولكن ليس العكس.[1]

الفرع الثاني: السببية المزدوجة او التأثير المتبادل [2]

بين Patrick نوعين من التطور المالي العرض القائم و الطلب التابع حيث الأول مصاحب للمراحل الأولى للنمو الاقتصادي في حين الثاني مرتبط بالمراحل المتقدمة من العملية التنموية .

ففي المرحلة الأولى للنمو الاقتصادي يكوم التطور المالي المتمثل في العرض القائم، أي في الوقت الذي يحتاج فيه الاقتصاد أي التكنولوجيا عالية واستثمارات ضخمة بحيث يسمح بتمويل فعال وتخفيض للمخاطر التكنولوجية.

أما في المرحلة التالية و المتقدمة من النمو الاقتصادي يأخذ الطلب التابع في الظهور، فالنمو المحقق نتيجة العرض القائد يؤدي إلى خلق و توليد طلب جديد على الخدمات المالية و بالتالي بداية ظهور التجديد و الابتكار المالي المتمثل في صناعة مالية متطورة إذن الطلب التابع يشير إلى الحالة التي يكون فيها وجود المؤسسات المالية و عرض الأصول و الخدمات المالية الجديدة التابع لها هو استجابة لطلب القطاع الحقيقي عليها نتيجة تقدم عمليات النمو و زيادة مستوى الدخل و بالتالي تحقق فرضية اتجاه العلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى تطور نظام بنكي .

[1] عبد القادر جيلالي بن فرج ، منية خليفة ، نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) مجلة مجاميع المعرفة ، مجلد 07، العدد 03 ، اكتوبر 2021 ، ص11 .

[2] اسماء شهرزاد فروج ، مرجع سبق ذكره ، ص 49-50 .

الفرع الثالث: العلاقة الحيادية والتأثير السلبي[1]

في خضم الجدل القائم ظهرت بعض الدراسات التطبيقية تؤكد بأن العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي هي علاقة غير رتيبة في هذا الاتجاه وجد كل من (Cecchetti ;kharroubi) أن التمويل يمكن أن يصبح معيقا وله تأثير سلبي على النمو.

أولا: فرضية عتبة التأثير

تقسم مستويات التطور المالي في الدراسات التجريبية إلى مستويات عالية متوسطة وضعيفة تؤكد الدراسات أن الدول التي لها مستويات تطور مالي متوسط يكون للنظام ومستوى التطور المالي أثر كبير ومحفز للنمو الاقتصادي الدول عالية التطور المالي يكون هناك أثر ايجابي لكن ضعيف حيث تبدأ الآثار السلبية ومشاكل التمويل المفرط في الظهور إما فيما يخص الدول النامية والتي تعاني من تخلف النظام المالي لا يحفز النمو الاقتصادي لأنه لم يصل إلى عتبة التأثير وبالتالي فالعلاقة حيادية.

ثانيا: التكور السلبي و لعنة الموارد الطبيعية

أكدت دراسة (nili ; rastad) التي أنجزت حول الدول البترولية على التأثير الضعيف جدا لمستوى التطور المالي على النمو في الدول المصدرة للنفط هذه النتيجة تدل على الاعتماد الكبير لهذه الدول على مورد النفط في النموذج التنموي إضافة إلى عدم فعالية و كفاءة المؤسسات المالية في هذه الاقتصاديات.

[1] اسماء شهرزاد فروج ، مرجع سبق ذكره ، ص 50-51 .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا إلى أهم المفاهيم والاسس النظرية والتطرق إلى بعض الدراسات التطبيقية المتعلقة بموضوع دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- يعتمد النمو الاقتصادي في الغالب على قطاع مصرفي فعال له دور مهم على تحويل الودائع إلى أصول مالية.
- تم توضيح أهم النظريات التي تتناول علاقة النمو الاقتصادي بالنمو والتنمية في القطاع البنكي.
- وجود علاقة بين تطور النظام البنكي وبين النمو الاقتصادي.
- اهتمام الأفراد بالتعاملات البنكية ومحاولة التوجه إليها يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر تنمية القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد

بعد التطرق للجانب النظري المتعلق بالقطاع البنكي والنمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل التطرق لواقع القطاع البنكي والمراحل والإصلاحات التي مر بها، ثم محاولة تحليل أهم المتغيرات المتعلقة بموضوع البحث. أخيرا حاولنا بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى مساهمة تنمية القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2020 وذلك بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي. تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاث مباحث كالاتي:

المبحث الاول: لمحة تاريخية لتطور القطاع البنكي الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لبعض متغيرات القطاع البنكي على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2020) باستخدام نموذج ARDL.

المبحث الأول: لمحة تاريخية لتطور القطاع البنكي الجزائري

المطلب الأول: نشأة القطاع البنكي الجزائري

ورثت الجزائر بعد الاستقلال قطاعا بنكيا قائما على الأساس الليبرالي، الذي يخدم المصالح الفرنسية لكن بعد رفض هذا القطاع تمويل المشاريع التنموية التي شرعت الجزائر في تطبيقها، عجلت السلطات الجزائرية باتخاذ القرارات اللازمة لإقامة قطاع مصرفي وطني، فكانت النتيجة قيام جهازين. فبالإضافة للجهاز الليبرالي الموجود سابقا، ظهر جهاز آخر قائم على أساس اشتراكي والتي تجلت في سيطرة الدولة بشكل واضح. وبعد بروز طموحات التنمية بدأ التفكير في إعادة تنظيم هذا القطاع فكان لابد من تأميم البنوك الأجنبية التي تعمل في الجزائر، وإقامة بنوك وطنية مكانها مع تحديد مجال نشاطها من أجل إرساء نظام بنكي جديد يتوافق وطموحات التنمية المخططة، فتم إنشاء بنوك عمومية استرجعت من خلالها الدولة كامل سلطتها النقدية في هذا القطاع.[1]

اولا: الفترة ما قبل اعادة الهيكلة (1962_1985):

تمتد هذه الفترة، من عام 1962الى 1985 والتي يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل رئيسية تتميز كل مرحلة عن غيرها أساسا بإنشاء مجموعة من البنوك. المرحلة ما قبل التأميم (1962_1966) و اتسمت باسترجاع الجزائر لسلطتها النقدية و انتهاجها نظاما اقتصاديا مغايرا للنظام الاقتصادي المطبق من طرف فرنسا، حيث تم انشاء ثلاث بنوك تمثلت في البنك المركزي الجزائري البنك الجزائر ي للتنمية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

1. **البنك المركزي الجزائري:**

يعتبر أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر بعد الاستقلال وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1962 كبنك اصدار و ائتمان بموجب القانون رقم 62_144، و اسند له مهام البنك المركزي الذي تأسس وقت الاستعمار و التي شملت مختلف الوظائف التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، كما تولى اصدار العملة الوطنية سنة 1964 إلا أن الواقع أثبت أن البنك المركزي لم تكن له

[1] طاهر لطرش ، تقني البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة لحالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعي الجزائر ، الطبعة 3 ، 2004 ، ص 186-187 .

سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان. فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية و ليس تحت سلطته كما أن الخزينة العمومية كانت سببا رئيسيا في التوسع النقدي و عنصرا رئيسيا في رسم السياسة الائتمانية.[1]

1. الصندوق الجزائري للتنمية :

تأسس بموجب القانون 63_165 في 7 ماي 1963 و تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية سنة 1972 ,و عوض اربع مؤسسات متمثلة في القرض العقاري و القرض الوطني و صندوق الودائع و الارتهان و صندوق صفقات الدولة و صندوق تجهيز و تنمية الجزائر والذي وضع تحت وصاية وزارة المالية , و هو المكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في اطار البرامج و المخططات التنموية و يغطي نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني حيث تشمل قطاعات نشاطه على الصناعة و الطاقة و المناجم والسياحة والنقل والتوزيع و المناطق الصناعية و الدواوين الزراعية و قطاع الصيد و مؤسسات الانجاز.

2. الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط :

تم تأسيسه في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64_277 وتتمثل مهمته في جمع المدخرات الصغيرة للعائلات والافراد و إموال الهيئات المحلية لبناء السكنات اما في مجال منح القروض فانه يقوم بتمويل ثلاث انواع من العمليات: تمويل البناء و الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات منفعة وطنية، و في إطار العمليات الأخيرة فان الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية. و ابتداء من سنة 1971و بقرار من وزارة المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط كبنك وطني للسكن مما اعطاه دفعا قوية نتيجة زيادة الموارد المالية الناجمة عن زيادة مدخرات العائلات الراغبة في الحصول على سكن في اطار برامج الصندوق و قد شملت السياسة الائتمانية لهذا الصندوق توجيه الائتمان اما لبناء سكن او شراء سكن جديد او تمويل مشاركة المقترض في تعاونية عقارية.[2]

[1] عبد الله خبابة ، مرجع سبق ذكره ، ص 180-181 .
[2] عبد الله خبابة ، نفس المرجع ، ص 182 .

اما المرحلة الثانية هي مرحلة التأميم (1966_1970) و التي تم فيها تأميم جميع البنوك الاجنبية العاملة في الجزائر خلال عامي 1966و1967و انشاء مكانها ثلاث بنوك تجارية و المتمثلة في البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري و البنك الخارجي الجزائري.

البنك الوطني الجزائري : تأسس في 13جوان 1966 بموجب القرار 66_178 و يعتبر اول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر بعد استقلالها و عوض تأسيسه البنوك الأجنبية المتمثلة في القرض العقاري للجزائر و تونس و بنك باريس و هولندا و مكتب معسكر للخصم حيث تم دمجها في البنك الوطني الجزائري في تواريخ مختلفة . وهو بنك تجاري مهمته جمع الودائع و منح الائتمان قصير الاجل في القطاع الفلاحي و التجمعات المهنية للاستيراد العمومية و القطاع الخاص .[1]

القرض الشعبي الجزائري : تم تأسيسه في 29 ديسمبر 1966 بموجب المرسوم رقم 66_33 المعدل و المتمم بالأمر 67-75 بتاريخ 11 ماي 1967و هو البنك التجاري الثاني في الجزائر الذي عوض القرض الشعبي للجزائر و القرض الشعبي (وهران .قسنطينة.عنابة) و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ,و ادمجت فيه ثلاث بنوك اجنبية متمثلة في شركة مارسيليا للقرض في جوان 1968 و المؤسسة الفرنسية للتسليف والبنك في 1972 و البنك المختلط الجزائر _مصر في جانفي 1968 وظيفته جمع الودائع و منح الائتمان قصير و متوسط الاجل للقطاع الحرفي و الفنادق و القطاع السياحي و التعاونيات و قطاع الصيد و المهن الحرة .[2]

البنك الخارجي الجزائري : تأسس في 1 اكتوبر 1967بموجب الأمر 67_204 وهو ثالث بنك تجاري تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي و عوض خمس بنوك اجنبية متمثلة في بنك القرض الليوني في اكتوبر 1967,الشركة العامة, بنك قرض الشمال ,البنك الصناعي للجزائر ,بنك البحر الابيض المتوسط ,و بنك باركلين

أما المرحلة الثالثة (1970-1982) فقد تميزت بإجراء إصلاح مالي سنة 1971 هدف الى اعطاء دور بارز للوساطة المالية لوجود عدد من النقائص اهمها : [3]

[1] خبابة عبد الله , الاقتصاد المصرفي : البنوك الالكترونية _ البنوك التجارية _ السياسة النقدية , مؤسسة شباب الجامعة 2008 ص 183

[2] خبابة عبد الله , نفس المرجع, ص 184

[3] بلعزوز بن علي , محاضرات في النظريات و السياسات النقدية , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 174

_ تدخل الخزينة العمومية بصفة مباشرة في عمليات التمويل الخاص تمويل عمليات الاستثمار.

_ حصر نشاط البنوك التجارية في منح القروض الاستغلال فقط رغم اهمية الموارد التي كانت تتوفر عليها والتي لا تستخدم الا بشكل محدود.

_ عدم توفر قانون موحد ينظم الوساطة المالية.

ثانيا :فترة اعادة الهيكلة (1982_1985)

شهدت هذه الفترة اصلاحات هيكلية تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980 _1984) و كان من نتائجها اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري حيث نتج عن ذلك إنشاء بنكين عموميين جديدين هما[1]:

1_ **بنك الفلاحة و التنمية الريفية** : تأسس في 13مارس 1982 بمقتضى المرسوم 82_106 و كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري , وهو بنك تجاري يعمل على جمع الودائع التجارية و لأجل و يتمثل بنك التنمية باعتباره يستطيع ان يمنح الائتمان متوسط و طويل الاجل كما انه يتخصص في القطاع الفلاحي من وظائفه الأساسية تمويل الانشطة الفلاحية و الصناعات التقليدية و الحرفية.

2 _ **بنك التنمية المحلية** : تأسس بموجب المرسوم 85_85 الصادر في 30 افريل 1985 و هو آخر بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وظيفته جمه الودائع و منح الائتمان لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية و عمليات الرهن .[2]

المطلب الثاني : الإصلاحات المالية و البنكية الأساسية للقطاع البنكي الجزائري للفترة 1986-1990[3]

[1] الطاهر لطرش ,تقنيات البنوك , دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة لحالة الجزائر , مرجع سبق ذكره ، ص 190 -- 191-.

[2] طارق خاطر , اهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية و قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 – 2013 اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2014 _ 2015 ص 227

[3] طاهر بريش ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية ، اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر خلال فترة 2005-2006 ، ص53 .

أثبتت الاصلاحات المالية السابقة محدوديتها مما استلزم تبني استراتيجية جديدة تتماشى مع سلسلة الاصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الدولة منذ الثمانينات , و في اطار استمرار عملية اعادة هيكلة القطاع البنكي و تحديثه واصلت السلطات العمومية جهودها فشهدت الفترة 86_88 محاولة اصلاح المنظومة البنكية و تجسد ذلك بإصدار قانون القرض و البنك 86_ 12 وحتى يصبح هذا القانون اكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية تم تعديله بموجب القانون 88 _06 الذي نادى باستقلالية المؤسسات البنكية و ضرورة تعديل قواعد التمويل , و لكن بعد ادراك التناقض الموجود في هذا القانون بين ضرورة التقيد بالحدود التي يرسمها المخطط الوطني للقروض وفق الاهداف التنموية المخططة و تطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل و دعوة البنوك للمشاركة في هذه القرار تواصلت الإصلاحات الاقتصادية و المالية باتجاه منح استقلالية مالية اكبر للبنوك في سنة 1989بهدف زيادة فعاليتها و مردوديتها , كما أنشأت السوق النقدية في جوان 1989 لتعرف بعد ذلك الإصلاحات تطورا حاسما بإصدار قانون النقد و القرض الذي الغى مبدأ التخصص و سمح بظهور بنوك جديدة منها بنوك خاصة و فروع للبنوك الاجنبية , كما تضمن تطوير السوق النقدية و توسيع عملياتها[1]

اولا: قانون البنك و القرض 1986: نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض اسعار البترول و انهيار صرف الدولار ظهرت اصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86_12 الصادر في 19 اوت 1986 المتعلق بنظام البنك و القرض حيث تم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية من اجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية و توحيد الاطار القانوني يسير المؤسسات المصرفية , كما تم اعتماد مقاييس الربحية و المردودية و الامان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح الائتمان بمختلف انواعه و من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم ادارة البنوك التجارية الجزائرية

ثانيا: قانون استقلالية البنوك 1988: يهدف القانون رقم 88_06 الصادر في 12 جانفي 1988 لتغطية النقائص التي جاء بها القانون البنك والقرض لسنة 1986 ويسمى ايضا بقانون استقلالية البنوك حيث عمل على اعطاء استقلالية لها في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد وأهم ما تضمنه هذا القانون ما يلي:

[1] عبد القادر بريش , التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية ,اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر خلال الفترة 2005 _2006 ص 53

1_ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني ان نشاط البنك يخضع إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية.

2_ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم و سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل الوطن او خارجه.

3_ تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

ثالثا : قانون النقد و القرض 1990 : بعد قانون النقد و القرض الصادر في 14 إفريل 1990 أهم القوانين التي اصدرت في الجزائر منذ الاستقلال فبالإضافة إلى الأفكار الجديدة التي نادى بها هذا القانون فقد أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و 1988 كما الغى جميع النصوص القانونية التي تتعارض و قوانينه , و اصبح لبنك الجزائر بموجب هذا القانون السلطة المطلقة في تحديد السياسة النقدية وفقا لمبدأ العرض و الطلب و التنافسية و سعى قانون النقد و القرض لتحقيق هدفين اساسيين يتمثل الهدف الاول في معالجة اوضاع المحيط المالي (التطهير المالي) للاقتصاد الوطني باستخدام ادوات السياسة النقدية من خلال تفعيل قوى السوق بتقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات العمومية , و التركيز على المخاطر المصرفية عن طريق جمع المعلومات التي تساعد على التقليل من هذه المخاطر عن طريق مصلحة مركزية تسمى مركزية المخاطر , و تنشيط السوق النقدية و تطوير السوق المالي كي يتم تعظيم منفعة تخصيص الموارد المتاحة لتمويل الاقتصاد اما الهدف الثاني فيتمثل في ادارة الائتمان الخارجي و السهر على الادارة الحسنة للالتزامات الخارجية و ضمان السير الحسن لسوق الصرف للتحكم في السوق غير الرسمية وتتمثل أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون فيما يلي :

1 **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** أي أن القرارات النقدية لم تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على اساس كمي من طرف هيئة التخطيط على عكس مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد اي لم تكن هناك أهداف نقدية بحته وإنما الهدف الاساسي هو تعبئة المواد اللازمة لتمويل البرامج المخططة. وتتخذ هذه القرارات النقدية على اساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية والوضع النقدي السائد التي يتم تقديره من طرف هذه السلطة. ويسمح تبني هذا المبدئ بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها استعادة البنك المركزي ودوره في قمة النظام النقدي بصفته مسؤولا الاول على تسيير النقدية واستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة وتحريك السوق

النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي وخلق وضع لمنح الائتمان المصرفي يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات الخاصة وايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالائتمان .

2. **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة** : باعتماد هذا المبدأ فالخزينة العمومية لم تعد حرة في اللجوء الى عملة القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى بنك الجزائر لم يبقى بالسهولة والتي كان عليها والذي خلق تداخلا بين صلاحيات الخزينة العمومية والسلطة النقدية وتداخلات بين اهدافها التي ليست دائما متجانسة، حيث أصبح تمويل عجز الميزانية عن طريق اللجوء لبنك الجزائر يخضع الى مجموعة الى مجموعة من القواعد. ويسمح هذا المبدأ بتحقيق استقلالية بنك الجزائر على الخزينة وتقليص ديونها تجاه بنك الجزائر والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها، وتهيئة الظروف المواتية كي تحقق السياسة النقدية أهدافها بشكل فعال والحد من الأثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3. **الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:** كانت الخزينة في نظام التخطيط المركزي للاقتصاد تلعب الدور الاساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية حيث همش دور القطاع المصرفي الذي اقتصر فقط على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى هذه المؤسسات ما خلق اختلالات على مستوى نظام التموين وهكذا عمل قانون النقد والقرض على ابعاد الخزينة عن منح الائتمان ليبقى دورها مقتصر على التمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبحت البنوك هي المسئولة عن منح الائتمان في إطار مهامها التقليدية .

4. **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة** : جاء قانون النقد والقرض بهدف إلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية فبعدما كانت الوزارة المالية تتحرك على اساس انها السلطة النقدية وكانت الخزينة تلجا للاقتراض من البنك المركزي في اي وقت لتمويل عجزها وتتصرف كأنها هي السلطة النقدية في حين كان البنك المركزي هو الممثل للسلطة النقدية باحتكاره امتياز الإصدار النقدي .فقد انشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة تم وضعها في الدائرة النقدية سميت بمجلس النقد والقرض وجعلت وحيدة ومستقلة لضمان انسجام السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النقدية المسطرة والتحكم في تسيير النقد وتفادي التعارض بين هذه الأهداف .

5. **وضع قطاع مصرفي على مستويين** : ويقصد بذلك التمييز بين نشاط البنك الجزائري كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كمانحة للائتمان وبموجب هذا المبدأ اصبح البنك المركزي يقوم بدوره الأساسي

كبنك للبنوك يراقب أنشطة البنوك التجارية ويتابع عملياتها وبإمكانه استخدام مركزه كملجأ أخير للإقراض للتأثير على السياسيات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقضيه الوضع النقدي وبموجب تواجده في قمة الهرم البنكي فبإمكانه ان يحدد القواعد العامة لنشاط البنوك ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة الاهداف النقدية وتحمه في السياسة النقدية. [1]

المطلب الثالث :إصلاحات ما بعد 1990 وهيكل القطاع البنكي الجزائري

عرف قانون النقد والقرض تعديلا عدة واضافات مست جوانب مهمة في هيكل القطاع المصرفي الجزائري و الانشطة المصرفية التي تقوم بها مؤسسات هذا القطاع.

أولا : إصلاحات بعد القانون النقد والقرض : تمثلت أهم التعديلات التي جاءت بعد قانون النقد والقرض في الأمر 01 ـ .01 . الأمر 03 ـ 11 الأمر 10 ـ 04 وسيتم التطرق اليها فيما يلي :[2]

الأمر رقم 01_01 الصادر في 27 فيفري 2001 المتعلق بالنقد و القرض الذي أدخل تعديلات على قانون 90_10 حيث تم الفصل بين صلاحيات مجلس ادارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض لتعزيز الاستقلالية النقدية و يتكون هذا الأخير من أعضاء مجلس ادارة بنك الجزائر و ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية .[3]

كما تم الغاء المادة 22 من قانون 90_10 المتضمنة مدة ولاية المحافظ و نوابه و تجديدها و الأسباب التي تؤدي لإقالته. كذلك عدلت الفقرة الاولى و الثانية من المادة 23 من قانون 90_10 المتضمنة تنافي وظائف النواب من الوظيف العمومي و عدم امكانية توليهم لأي منصب أثناء فترة الولاية ما عدا تمثيل الدولة أمام المؤسسات الدولية. وجرى الغاء الفقرة الثالثة التي تشمل على عدم امكانية اقتراض المحافظ و نوابه أي مبلغ من مؤسسة جزائرية كانتن او اجنبية ولا يقبل أي تعهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة اي بنك عامل في الجزائر.[4]

---

[1] الطاهر لطرش ,تقنيات البنوك , دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة لحالة الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية ' الجزائر , الطبعة 3 , 2004 ص195

[2] لحلو موسى بوخاري ,سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ,مكتبة حسين العصرية ,بيروت . لبنان 2010ص 119

[3] المادة 10 من الامر 01 _01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم لقانون رقم 90 _10 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14_28 فيفري 2001 ص5

[4] المادة 3 من الامر 01_01 الصادر في 27 فيفري 2001 مرجع سبق ذكره

الأمر 03_11 الصادر في 26 اوت 2003 يتعلق بالنقد والقرض المعدل لقانون 90_10 وجاء ليؤكد على بعض الجزئيات في الامر السابق رقم 01_01. تم اصدار هذا الامر بعد ازمة البنوك الخاصة التي مست القطاع المصرفي الجزائري بهدف تعزيز سبل الرقابة و الاشراف على البنوك و المؤسسات المالية من خلال الفصل صلاحيات مجلس النقد والقرض و صلاحيات مجلس ادارة بنك الجزائر، و توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض و الذي يحدد السياسة النقدية و الاشراف عليها و متابعتها و تقييمها.

الامر 10_04 الصادر في 26اوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03_11 المتعلق بالنقد والقرض و الذي يهدف الى ضبط نشاط القطاع المصرفي وتعزيز الاطار الرقابي و الاشرافي على البنوك و المؤسسات المالية .حيث تم تعزيز و توسيع صلاحيات بنك الجزائر التي اصبحت تتمثل في الحرص على استقرار الاسعار باعتباره من بين اهداف السياسة النقدية و توفير افضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها من اجل تسريع وتيرة نمو الاقتصاد و تحقيق الاستقرار النقدي و المالي ولهذا الغرض فهو يكلف بتنظيم الحركة النقدية و مراقبتها و توجهها بكل الوسائل المتوفرة و توزيع الائتمان و تنظيم السيولة و حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج و ضبط سوق الصرف و التأكد من متانة و سلامة القطاع المصرفي و السير الحسن لنظم الدفع و سلامتها .

كما ألزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع للتحكم في نشاطاتها والاستخدام الأمثل لمواردها و مصداقية المعلومات المالية و الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصرفية و السير الحسن للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تضمن شفافية العمليات المصرفية و مصادرها.

ثانيا: هيكل القطاع المصرفي الجزائري: يتشكل القطاع المصرفي الجزائري من 29 بنكا و مؤسسة مالية في نهاية 2013 يقع مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة و تتوزع مختلف هذه المؤسسات على الشكل الآتي:

1- ستة بنوك عمومية من بينها صندوق التوفير.
2- ثلاث عشر بنك خاص برأس مال أجنبي و بنك واحد برأس مال مختلط.
3- ثلاث مؤسسات مالية من بينها اثنتان عموميتان.
4- خمسة شركات للاعتماد الاجار منها اثنان خاصتان.

5- تعاضدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية و التي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية و يتكون القطاع المصرفي من مجلس النقد و القرض، بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، البنوك و المؤسسات المصرفية ، و المؤسسات المالية .

1- **السلطة النقدية:** و التي تشمل على مجلس النقد و القرض و البنك المركزي و اللجنة المصرفية .

- **مجلس النقد و القرض :** يتكون من أعضاء مجلس ادارة بنك الجزائر شخصيتين تختاران بحكم كفاءتها في المسائل الاقتصادية و المالية و يتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي. ويرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله .يحدد المجلس نظامه الداخلي و يخول له بصفته سلطه نقدية اصدار النقد و تغطيته وشروط عمليات البنك المركزي لاسيما فيما يخص الخصم السندات تحت نظام الأمانة و رهن السندات العامة و الخاصة و العمليات المتصلة بالمعادن الثمينة و العملات و تحديد السياسة النقدية و الاشراف عليها و متابعتها و تقييمها
- **بنك الجزائر:** هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والذي يعد تاجرا في علاقاتها مع الغير بحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الامر و يتبع قواعد المحاسبة التجارية و لا يخضع لقواعد المحاسبة العمومية و مراقبة مجلس المحاسبة.
- **اللجنة المصرفية :** تؤسسه لجنة مصرفية تسهر على مراقبة مدى احترام البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليها و المعاقبة على الانحرافات التي يتم معاينتها و تتكون من المحافظ رئيسا و ثلاث اعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي و قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الاعلى للقضاء .يعين رئيس الجمهورية اعضاء اللجنة لمدة خمسة سنوات و يمكن توسيع مراقبة اللجنة المصرفية في اطار اتفاقيات دولية الى فروع الشركات الجزائري المقيمة في الخارج

2- **البنوك و المؤسسات المصرفية:** تشمل المنظومة المصرفية على البنوك التجارية و جميع المؤسسات المصرفية المعتمدة من قبل مجلس النقد القرض و التي و يجب ان تعمل على متابعة استخدام الائتمان الذي تمنحه و متابعة الوضعية المالية في المؤسسات و تتخذ جميع الاجراءات للتقليل من خطر الديون المتعثرة .

3- **المؤسسات المالية** : لأي مكن للمؤسسات المالية تلقي الاموال من الجمهور ولا ادارة وسائل الدفع او وضعها تحت تصرف زبائنها و بإمكانها القيام بباقي المهام الاخرى و يمكن للبنوك و المؤسسات المالية ان تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها من عمليات الصرف عمليات على الذهب و المعادن الثمينة و القطع المعدنية الثمينة توظيف القيم المنقولة و المنتجات المالية و تسييرها و اكتتابها و شرائها و تسييرها و حفضها و بيعها الاستشارة و المساعدة في مجال تسيير الممتلكات الاستشارة و التسيير المالي و الهندسة المالية و بشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل انشاء مؤسسات أو التجهيزات او انمائها .

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لبعض متغيرات القطاع البنكي على النمو الاقتصادي

نتيجة للدور الرئيسي والمهم الذي يلعبه القطاع البنكي الجزائري في التمويل، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى استعراض وتحليل بعض مؤشرات هذا القطاع والتي تشمل عدد فروع البنوك التجارية، وتطور حجم إجمالي الودائع المصرفية وتطور إجمالي القروض المصرفية.

المطلب الأول: تحليل فروع البنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2020)

الجدول (01):تطور عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2004-2020)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد فروع البنـــوك التجارية	4,73	4,72	4,95	5,06	5,24	5,17	5,06	5,18	5,23

2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
5,22	5,21	5,26	5,25	5,22	5,22	5,24	5,26

المصدر:من اعداد الطالبتين استنادا على معطيات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=DZ

الشكل(01): تطور عدد فروع البنوك التجارية في الجزائر

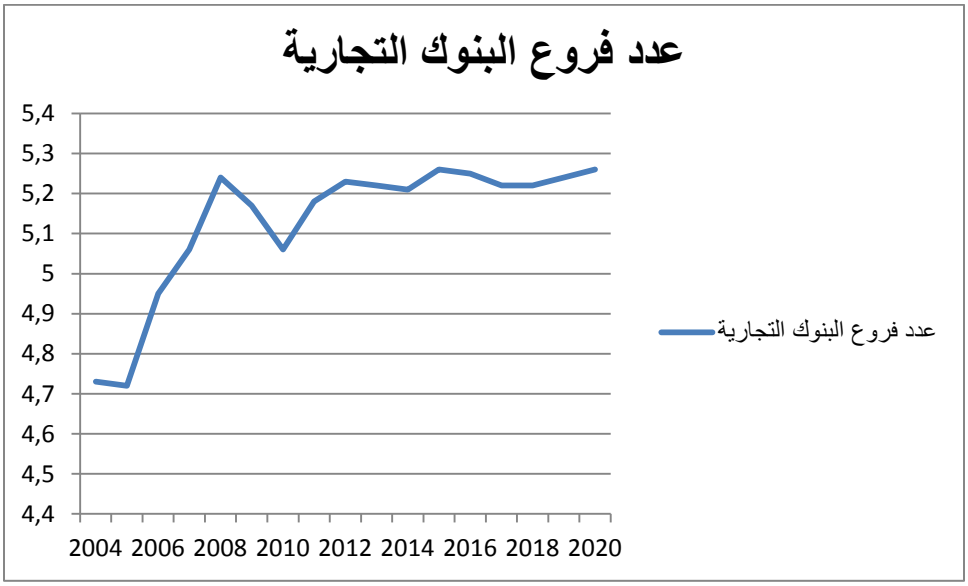

المصدر:من أعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول (1)

- يتضح لنا من خلال الشكل(01) الذي يمثل منحنى بياني لتطور عدد فروع البنوك التجارية أن هذا

المؤشر حقق أدنى نسبة له سنة 2005 حيث قدرت ب4.72% لتتزايد وتيرة إنشاء الوكالات المصارف إلى غاية 2008 الذي نتج عنه نمو سريع في نشاط البنوك حيث أنه تم دخول بنكين جديدين في النشاط البنكي لتصل شبكة المصارف العمومية إلى 1057 وكالة وشبكة المصارف الخاصة 244 وكالة أي قدرت نسبة عدد فروع البنوك ب 5.24% مقابل 5.06% سنة 2007 .

- وبحسب بنك الجزائر فإن أسباب انخفاض عدد فروع البنوك التجارية خلال (2008-2010) راجع إلى إفلاس المصارف الصغيرة الضعيفة مما أدى إلى سحب اعتمادها حيث قدرت نسبة عدد الفروع سنة 2010 ب 5.06%.
- الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 كانت عدد فروع البنوك التجارية في حالة تذبذب أي هناك

انخفاض وارتفاع في النسب والتي سجلت أعلى نسبة لها سنة 2020 وقدرت ب 5.26%.

المطلب الثاني: تحليل هيكل ودائع القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2000-2017)

سيتم التطرق إلى تحليل تطور إجمالي الودائع البنكية في البنوك الجزائرية حسب نوعها "ودائع تحت الطلب وودائع لأجل" خلال الفترة (2000-2017) كما يبينه الجدول (02) ، نلاحظ الاتي:

هناك نمو كبير عرفته الودائع البنكية في الجزائر بين سنتي 2000-2017 بلغت قيمتها سنة 2017 حوالي 9207,5 مليار دج، بعدما كانت تقدر ب1441,85 مليار دج سنة 2000، ترجع هذه الزيادة إلى توسع القطاع البنكي من سنة إلى أخرى وارتفاع عدد البنوك، بداية من سنة 1994 بدأ الاهتمام بالودائع لأجل، واستقرت في هذا الاتجاه حتى سنة 2006، وهذا يعتبر شئ ايجابي (أحمد , عبد الحق, 2017,ص229).

ولكن على الرغم من التطور الذي عرفته الجزائر وتحسنها عام 2017 (حيث تمثل في 48,9 %من إجمالي الودائع) الناتج عن تضاعف الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، إلا أن مجمل الودائع انخفضت في 2016 و2015 والتي قدرت ب 8141,5 , 8335,1 مليار دج على التوالي مقارنة ب2014 التي عرفت زيادة ب8518,5 مليار دج، ولقد مس هذا الانخفاض الودائع تحت الطلب والتي قدرت ب891,7 3 مليار دج في 2015 و 732,2 3 مليار دج في 2016 وهذا راجع لتباطؤ ودائع قطاع المحروقات الذي يشكل أساس الودائع تحت الطلب، عكس الودائع لأجل التي كانت مرتفعة في 2015 ب 443,4 4 مليار دج ويعتبر هذا مؤشر ايجابي رغم تراجعها عام 2016 حيث بلغت 409,3 4 مليار دج.

الجدول(02):تطور إجمالي الودائع المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	إجمالي الودائع	ودائع تحت الطلب %	ودائع لأجل%
2000	467,5	974,35	1441,85	32,42	67,57
2001	661,4	1235	1896,4	34,87	65,12
2002	642,17	1485,2	2127,37	43,23	69,81
2003	718,91	1724	2442,91	29,42	70,57
2004	1127,92	1577,45	2705,37	41,69	58,30
2005	1 224,4	1 632,9	2857,3	42,85	57,14
2006	1 750,4	1 649,8	3400,2	51,47	48,52
2007	2 560,8	1 761,0	4321,8	59,25	40,74
2008	2 946,9	1 991,0	4937,9	59,67	40,32
2009	2 502,9	2 228,9	4731,8	52,89	47,10
2010	2 763,7	2 524,3	5288	52,26	47,73
2011	3 395,8	2 787,5	6183,3	54,91	45,08
2012	3 356,4	3 333,6	6690	50,17	49,82
2013	3 537,5	3 691,7	7229,2	48,93	51,06
2014	4 428,2	4 090,3	8518,5	51,98	48,01
2015	3 891,7	4 443,4	8335,1	46,69	53,3
2016	3 732,2	4 409,3	8141,5	45,84	54,15
2017	4 499,0	4 708,5	9207,5	48,86	51,13

المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا إلى: بنك الجزائر, التقرير السنوي, لعام 2008 ص121 و2010 ص97 و2012 ص115 و2013 ص103 و2018 ص77

المطلب الثالث: تحليل القروض المقدمة للقطاعين في الجزائر خلال (2005-2017)

تعتبر القروض الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين أو قطاع العائلات من أهم منتجات القطاع المصرفي وبالخصوص في الاقتصاديات التي تقوم الاستدانة.

الجدول(03): القروض المقدمة للقطاعين في الجزائر خلال (2005-2017) الوحدة: مليار دولار

السنوات	قروض الممنوحة للقطاع الخاص	قـــروض الممنوحـــة للقطاع العام
2017	4566,1	4311,8
2016	3955	3952,8
2015	3586,6	3689
2014	3120	3382,9
2013	2720,2	2434,3
2012	2245	2051,4
2011	1982,4	1742,3
2010	1805,3	1461,4
2009	1599,2	1485,9
2008	1411,9	1202,2
2007	1214,4	989,3
2006	1055,7	848,4
2005	896,4	882,5

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى: -بنك الجزائر، التقرير السنوي، لعام 2008 ص، و 2010 ص100،و 2012 ص118-النشرة الإحصائية الثلاثية ,2018,ص13

الشكل(02):القروض المقدمة للقطاعين في الجزائر

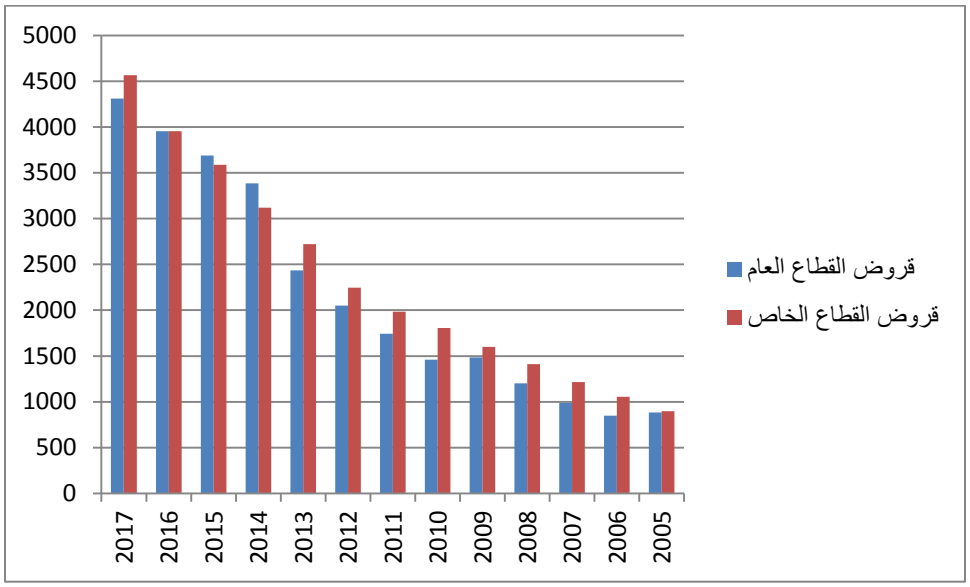

المصدر:من إعداد الطالبتين استنادا على معطيات الجدول (3)

- يوضح الجدول (03) دور البنوك في تمويل القطاع العام والخاص في الجزائر خلال الفترة

(2005-2017)، حيث عرف حجم التمويل ارتفاعا في القطاعين إذ انتقل من 1778,9 مليار دج في 2005 إلى 8877,9 مليار دج في 2017 إلا أن أكبر حصة للتمويل كانت للقطاع الخاص، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أعطت لها الدولة أهمية كبيرة لما عرفته من نجاح لمختلف دول العالم.

- أما فيما يخص منح القروض للقطاع العام بمساهمة القطاع الخاص تكاد تكون منعدمة حيث لم

تتجاوز 9.5 مليار دج (بنك الجزائر,2018,ص82)، ويرجع هذا لقلة الثقة في البنوك ولضعف الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات العمومية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2020)باستخدام نموذج ARDL

في هذا المبحث، نحاول قياس أثر تنمية القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020). وفي سبيل هذه الغاية سيتم عرض ما يلي:

- أساسيات النمذجة القياسية بواسطة منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL)، لكون أن الدراسة القياسية تعتمد على هذه المنهجية؛
- التعريف بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية؛
- محاولة قراءة وتحليل تطور بيانات هذه المتغيرات؛
- عرض أساسيات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ثم عرض وتحليل النتائج.

المطلب الأول: البيانات والمنهجية القياسية

الفرع الأول: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

تحاول الدراسة تفسير أثر تنمية القطاع البنكي على النمو الاقتصادي حيث كانت معطيات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية خاصة بالجزائر، ممتدة على طول الفترة (1990-2020)، البيانات تم تجميعها من البنك الدولي وبنك الجزائر.

إن أول خطوة يتم إتباعها بعد تحديد المتغيرات وتعديلها لتوافق طبيعة الدراسة القياسية، هي إجراء اختبارات استقرارية السلاسل، وهذه الأخيرة تحدد لنا درجة التكامل والتي من خلالها يمكن أن نستنتج النموذج الذي يمكن إتباعه.

الجدول(04): التعريف بمتغيرات الدراسة التي يتضمنها النموذج القياسي

المتغيرات	التعريف بالمتغيرات
G_RATE	معدل النمو الاقتصادي
C_R	القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج الاجمالي الداخلي
INT_R	معدل الفائدة الحقيقي على القروض
G	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الاجمالي الداخلي

المصدر:من إعداد الطالبتان

I. الوصف البياني للمتغيرات:

تعطي الرسوم البيانية نظرة سريعة على تطور متغيرات النموذج بحيث تمكن الباحث معرفة وجود أو عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية وهل السلسلة مستقرة أم لا.

الشكل (03) :الوصف البياني للمتغير G RATE

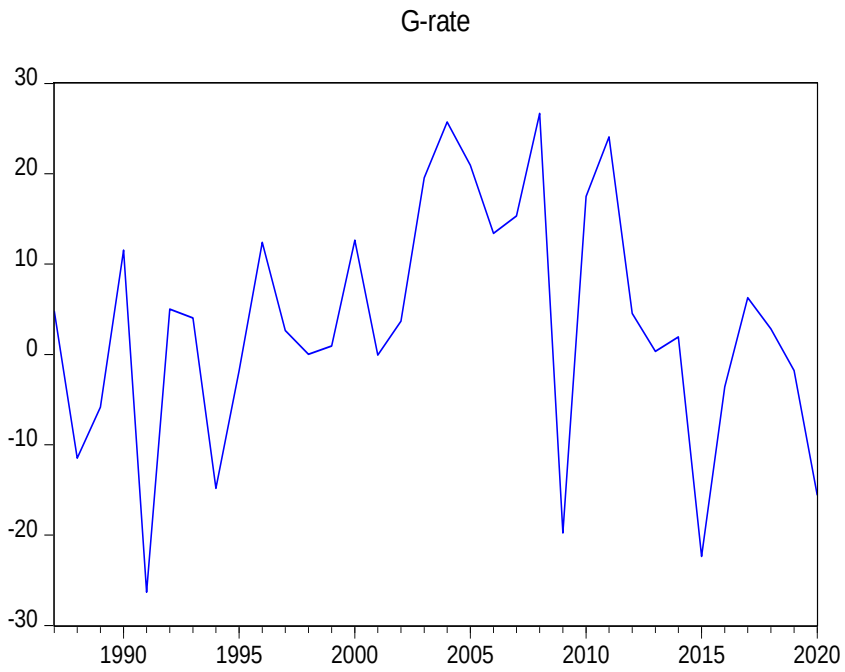

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

من خلال المنحى يتضح لنا أن معدل النمو (**G RATE**) خلال الفترة الزمنية الممتدة من (1990-2020) يتميز بالتقلب و يوحي بأن السلسلة غير مستقرة.

الشكل (04) :الوصف البياني للمتغير CR

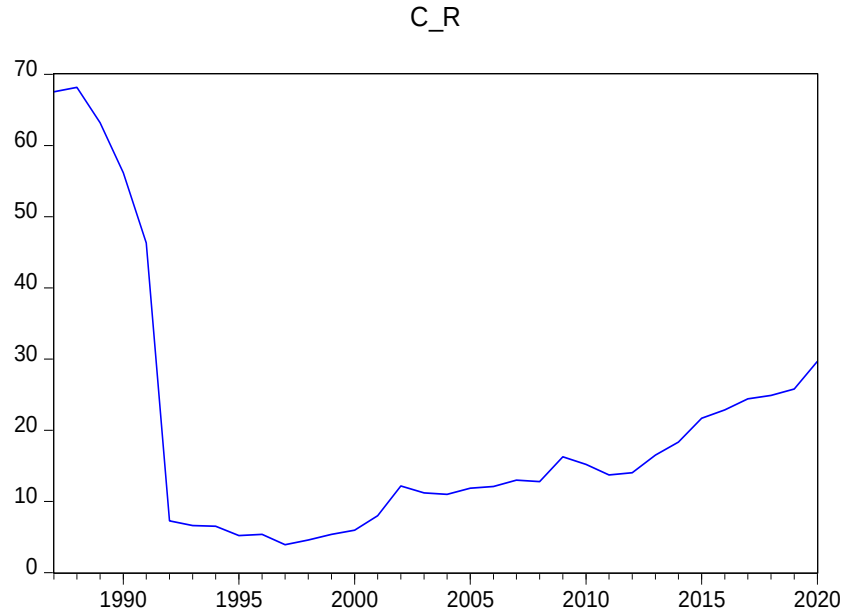

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

يتضح لنا أن نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة خلال فترة الدراسة.

الشكل(05):الوصف البياني للمتغير INTR

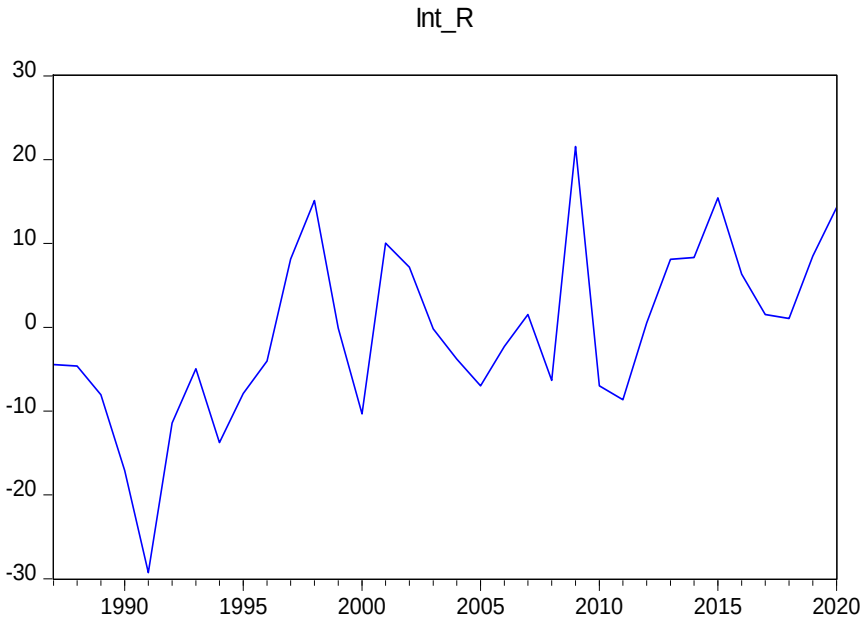

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

رسم البياني لنسبة معدل الفائدة على القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، يظهر عدم استقرارية INTR خلال فترة الدراسة الممتدة من (1990-2020)

الشكل(06):الوصف البياني للمتغيرG

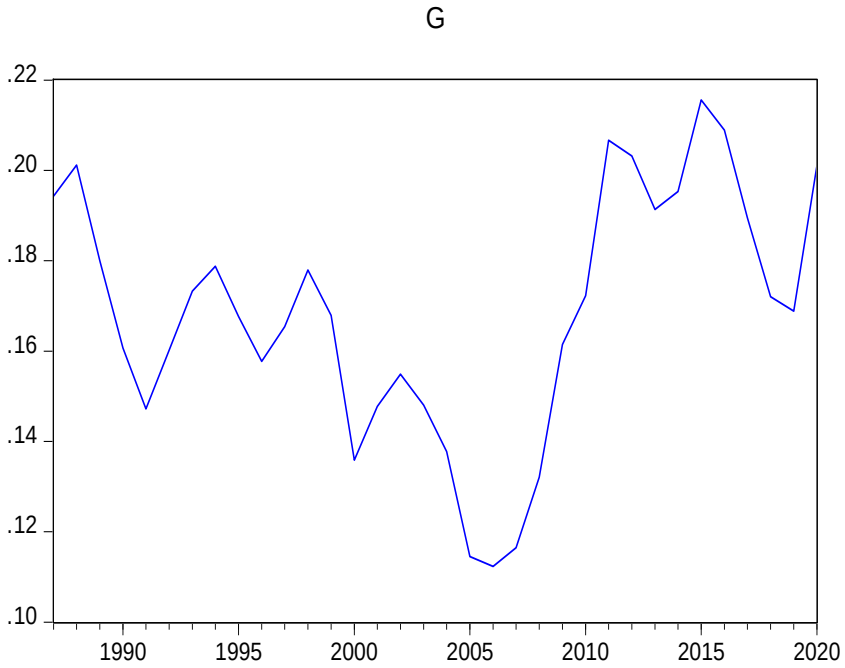

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجاتEviews12

يظهر الشكل البياني لنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عدم استقرارية السلسلة في فترة الدراسة.

الفرع الثاني: عرض أدبيات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأECM

يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك ل" Engel و Grange " و"Johansen " أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالة ما إذا لم تكن السلاسل مستقرة عند نفس الدرجة فيتم إجراء اختبارالتكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود في حالة ما كانت السلاسل متكاملة من الدرجة 0 و1.

هناك فرق بين السلاسل الزمنية المستقرة والسلاسل الزمنية الغير مستقرة، ففي السلاسل الزمنية المستقرة الصدمات ستكون مؤقتة، وتأثيرهم عبر الزمن سوف يتلاشى كما تعود لقيم المتوسط في المدى الطويل.من جهة أخرى فالسلاسل الزمنية غير المستقرة سوف تتضمن عناصر دائمة بناء على ذلك، المتوسط

و/ او التباين لسلسلة زمنية غير مستقرة سوف تعتمد على الزمن والتي تقود على حالات تكون السلسلة الزمنية:

أ) ليس لها متوسط طويل الأجل بحيث تعود إليه السلسلة.

ب) التباين سوف يعتمد على الزمن وسوف يصل إلى مالا نهاية كما يصل الزمن ما لانهاية.

بصفة عامة السلسلة الزمنية غير المستقرة قد تحتاج إلى أخذ الفروق لأكثر من مرة واحدة لتصبح مستقرة.

معظم السلاسل الزمنية المتعلقة بالجانب الاقتصادي ذات متجه وبناء على ذلك معظمها غير مستقرة.

I. **اختبارات جذر الوحدة:** اختبار درجة التكامل هو اختبار لعدد جذر الوحدة، ويتم من خلال الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: اختبار y_t إذا كانت مستقرة. إذا كان الجواب نعم فإن $y \approx I(0)$

إذا كان الجواب لا فإن $y_t \approx I(d)$ $d>0$

الخطوة الثانية: يتم أخذ الفروق الأولى لـ(y_t) $\Delta y_t = y_t - y_t-1$ واختبار Δy_t إذا ما كانت مستقرة. إذا كان الجواب نعم إذا $y_t \approx I(1)$

إذا كان الجواب لا تكون $y_t \approx I(d)$ $d>1$

الخطوة الثالثة: يؤخذ الاختلافات الثانية لـ$\Delta^2 y_t = \Delta y_t - \Delta y_t-1$ واختبار $\Delta^2 y_t$.

إذا كانت مستقرة تكون السلسلة $y_t \approx I(2)$

إذا كان الجواب لا $dy_t \approx I(d)$ $d>2$ وهكذا حتى نصل إلى درجة الفروق التي تستقر عندها السلسلة.

1. اختبار ديكي فولر(Dickey and Fuler)

ابتكر كل من ديكي و فولر طريقة لاختبار عدم استقراريه السلسلة الزمنية، حيث يعتبر هذا الاختبار مرادف لاختبار وجود جذر الوحدة، وهو مبني على نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى:

$$Y_{t-1} = Q\, y_{t-1} + U_t$$

يتم اختبار ما إذا كانت Q تساوي 1 ومن هنا جذر الوحدة.وبالتالي فرضية العدم:

$$H_o : Q = 1$$

$H_1 : Q<1$

شكل أخر للاختبار يمكن الحصول عليه بطرح y_{t-1}

$y_t - y_{t-1} = (Q-1)\, y_{t-1} + U_t$

$\Delta y_t = (Q-1) y_{t-1} + U_t$

حيث تمثل فرضية العدم:

$H_o : Q-1 = 0$

$H_1 : Q-1 < 0$

نظرًا لأن الاختبار يتم على البواقي بدلاً من البيانات الأولية، فلا يمكن استخدام التوزيع القياسي t لتوفير القيم الحرجة. لذلك، تتبع هذه الإحصائية (t) على توزيع محدد يُعرف ببساطة باسم جدولDickey–Fuller.

يوجد لاختبار ديكي فولر ثلاثة إصدارات رئيسية:

I. اختبار جذر الوحدة: كما هو مبين أعلاه

$\Delta y_t = (Q-1) y_{t-1} + U_t$

تكمن النقطة الرئيسية هنا: إذا كانت هناك حقا علاقة طويلة الأجل بينX وY فإنه بالرغم من أن المتغيرات تتغير عبر الزمن إلا أنه سيكون هناك اتجاه مشترك يربطهما معا. و للحصول على التوازن أو العلاقة طويلة الأجل الموجودة بينهما، يتطلب ذلك إجراء تحويل خطي للمتغيرينX وY، بحيث يكون التحويل الخطي مستقر I(0). يمكن كتابة التحويل الخطي للمتغيرينX وY من تقدير المعادلة التالية:

$y_t = B_1 + B_2 X_t + U_t$

$U_t = Y_t - B_1 - B_2 X_t$

II. نموذج ARDL

استخدمت العديد من الدراسات كل من تقنية Engle–Grangerأو تقنيةJohansen، في تقدير علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات. لكن تطبيق هذه التقنية يتطلبان تكون المتغيرات لها نفس درجة الاستقرارية، كما تضعف تقديراتها في حالة العينات الصغيرة، وبالنظر إلى محدودية هذه التقنيات، تم تطوير

منهجية أخرى من طرف كل منPesaran و Shin و Smith سنة 1999[1]، و دراسة Pesaran لسنة 2001 لتأخذ في عين الاعتبار النقائص سالفة الذكر.[2]

وعرفت هذه المنهجية بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، حيث يمكن تطبيق هذه المنهجية في حالة ما إذا كانت كل المتغيرات مستقرة عند المستوى(0) I، أو كلها مستقرة عند الفرق الأول (1)I، أو بعضها مستقر عند المستوى والبعض الأخر مستقر عند الفرق الأول، و لكن لا يمكن تطبيق هذه المنهجية إذا وجدت متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني، ولذلك فانه من الضروري إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني.

تتميز منهجية ARDL عن باقي التقنيات، في أنه يمكن تطبيقها حتى في حالة وجود ارتباط ما بين المتغيرات المفسرة والأخطاء العشوائية. كما تفترض هذه المنهجية وجود معادلة واحدة فقط تعبر عن العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له وليس نظام من المعادلات، وذلك على خلاف كثير من التقنيات، كما تسمح هذه المنهجية باختلاف فترات الإبطاء (الفجوات) ما بين المتغيرات.في شكله الأساسي، يبدو نموذج الانحدار ARDL كما يلي:[3]

$$Y_t = f\left(X_t,\ Y_{t-p},\ X_{t-q}\right)$$

أو في الشكل الموسع التالي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \ldots\ldots\ldots + \beta_k y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \ldots\ldots\alpha_q x_{t-q} + \varepsilon_t$$

بحيث يمثل ε_tالحد العشوائي للنموذج.

[1] Pesaran, M. H. and Y. Shin, 1999. An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis. Chapter 11 in S. Strom (ed.), *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*. Cambridge University Press, Cambridge.

[2] Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289–326.

[3] https://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html

النموذج "ذاتي الانحدار" بمعنى أن المتغير y_t يتم تفسيره (جزئيًا) من خلال قيم متأخرة عن ذاته. كما أنه يحتوي على مكون" تأخير موزع " في شكل تأخيرات متتالية من المتغير المفسر x.يمكن وصف النموذج أعلاه بشكل مختصر على أنه نموذج ARDL(p,q).

اختبار الحدود للتكامل المشترك

قام كل من Pesaran et al (2001) باقتراح مجموعتين من القيم الحرجة عند مستوى معنوية معينة:

- المجموعة الأولى من القيم تفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)،
- المجموعة الثانية تفترض أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول،

حيث يتم حساب إحصائية فيشر لاتخاذ القرار بشأن فرضية العدم التي تشير إلى أنه لا توجد علاقة على المدى الطويل (تكامل مشترك)، حيث إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة العظمى (القيمة عند I(1)) يتم رفض الفرض العدمي.أي وجود علاقة طويل المدى بين المتغيرات.

وإذا كانت إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة الدنيا(القيم عند I(0))، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

إن نموذج " ARDL " يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقات التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة.وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى.

III. نموذج تصحيح الخطأ ECM

يعتبر نموذج تصحيح الخطأ نموذجا مهما وواسع الانتشار للأسباب التالية:

1-هو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة.

2-إذا كان هناك تكامل مشترك، يصاغ باستخدام الفروق الأولى والتي تزيل المتجه من المتغيرات الداخلة في النموذج، ويحل مشكلة الانحدار الزائف.

3-الميزة الأخيرة والأكثر أهمية تأتي من حقيقة أن حد خطأ اختلال التوازن هي متغير مستقر أي أن حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من أن يكون كبيرا.

يأخذ نموذج تصحيح الخطأ الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum \alpha_j \Delta x_{t-j} + \theta z_{t-1} + e_t$$

حيث "z_{t-1}" هوحد تصحيح الخطأ الناتج عن علاقة التوازن طويلة الأجل، و المعلمةθتشير إلى سرعة التعديل في مستوى التوازن بعد حدوث صدمة ما. يجب أن تكون إشارة هذه المعلمة سالبة ومعنوية لضمان تقارب النظام نحو التوازن طويل الأجل[1]

المطلب الثاني: دراسة أثر القطاع البنكي على النمو الاقتصادي باستخدام منهجيةARDL

الفرع الأول: تحديد درجة تكامل المتغيرات:

يظهر الجدول أدناه نتائج اختبار الاستقرارية لاختبارADF للتأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة عند الدرجة الثانية، من الملاحظ أن المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر و الواحد. المتغيرG مستقر عند الفرق الأول (1)I، في حين المتغيرات G RATEوCRو INTR مستقرات على المستوى. وعليه لقد تم التأكد من غياب سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية، وبالتالي يمكن تطبيق نموذج "ARDL " واختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود.

[1] Op.cit

الجدول (05): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار ديكي فولر المعزز (ADF)

المتغيرات		عند المستوى (Level)			الفرق الأول (First difference)		
		إحصائية ADF	الاحتمال	القرار	إحصائية ADF	الاحتمال	القرار
G RATE	None	-4.515855	0.0000	مستقرة			
	Intercept	-4.651356	0.0007	مستقرة			
	Trend&Intercept	-4.574192	0.0047	مستقرة			
C R	None	-2.585482	0.0114	مستقرة			
	Intercept	-2.802398	0.0688	غير مستقرة			
	Intercept & Trend	-2.091944	0.5311	غير مستقرة			
INT R	None	-3.306464	0.0017	مستقرة			
	Intercept	-3.236808	0.0266	مستقرة			
	Intercept & Trend	-4.414802	0.0069	مستقرة			
G	None	-0.186411	0.6114	غير مستقرة	-3.801831	0.0004	مستقرة
	Intercept	-1.654786	0.4442	غير مستقرة	-3.731127	0.0083	مستقرة
	Intercept & Trend	-2.813619	0.2030	غير مستقرة	-3.852144	0.0264	مستقرة

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشتركBounds test

الجدول (06):اختبار التكامل المشتركBounds test

الفرض العدمي: لايوجد تكامل مشترك			
I(1)	I(0)	مستوى المعنوية	F-statistic إحصائية الاختبار
3.586	2.676	%10	6.244817
4.306	3.272	%5	
5.966	4.614	%1	
القرار: رفض الفرض العدمي عند مستوى معنوية 5%			

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجاتEviews12

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة(F=6.244817) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة 4.306 عند مستوى معنوية (5%)، ومن ثمة نرفض فرضية العدم؛ أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة (القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل الفائدة على القروض والإنفاق الحكومي) إلى المتغير التابع (معدل النمو) عند مستوى دلالة (5%)، وكذلك عند مستوى دلالة (1%).

الفرع الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة التوازنية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص، معدل الفائدة على القروض والإنفاق الحكومي ومعدل النمو:

I. نتائج تقدير النموذج:

يظهر الجدول أدناه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث نقوم باختباره إحصائيا من خلال حزمة من الاختبارات فإذا وجد بأنه مقبول إحصائيا نقوم بتفسيره ويصبح قابلا للاستخدام.

الجدول (07):نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات المفسرة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	إحصائيةt	الاحتمال
Cالحد الثابت	0.414175	0.176858	2.341855	0.0302
G	-2.201157	1.235269	-1.781925	0.0908
INT_R	0.096215	0.522728	0.184063	0.8559
C_R	-0.542789	0.310127	-1.750216	0.0962
D(G)	−0.609214	1.659330	−0.367145	0.7176
D(G(-1))	−1.150458	1.692857	−0.679596	0.5050
D(G(-2))	3.309420	1.605922	2.060760	0.0533
D(INT_R)	−0.570503	0.309121	−1.845567	0.0806
D(C_R)	−0.897771	0.486904	−1.843838	0.0809
D(C_R(-1))	−0.301479	0.306256	−0.984402	0.3373
D(C_R(-2))	0.855287	0.292086	2.928199	0.0086
CointEq(-1)	−0.827902	0.134663	−6.147973	0.0000

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

II. الاختبارات الاحصائية لنموذج تصحيح الخطأ

1. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM test (serial correlation)

الجدولً (08):اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.527441	Prob. F(1,17)	0.5995
Obs*R-squared	1.811218	Prob. Chi-Square(2)	0.4043

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

من خلال نتائج الاختبار LM يتضح لنا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث أن نتائج الاختبار تدفعنا إلى قبول الفرضية العدمية والتي تنص على خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي serial-correlation

2. اختبار استقراريه النموذج Stability test

يمكننا اختبار استقرارية النموذج من خلال الشكلين التاليين:

الشكل (07):اختبار استقرارية النموذج STABILITY TEST

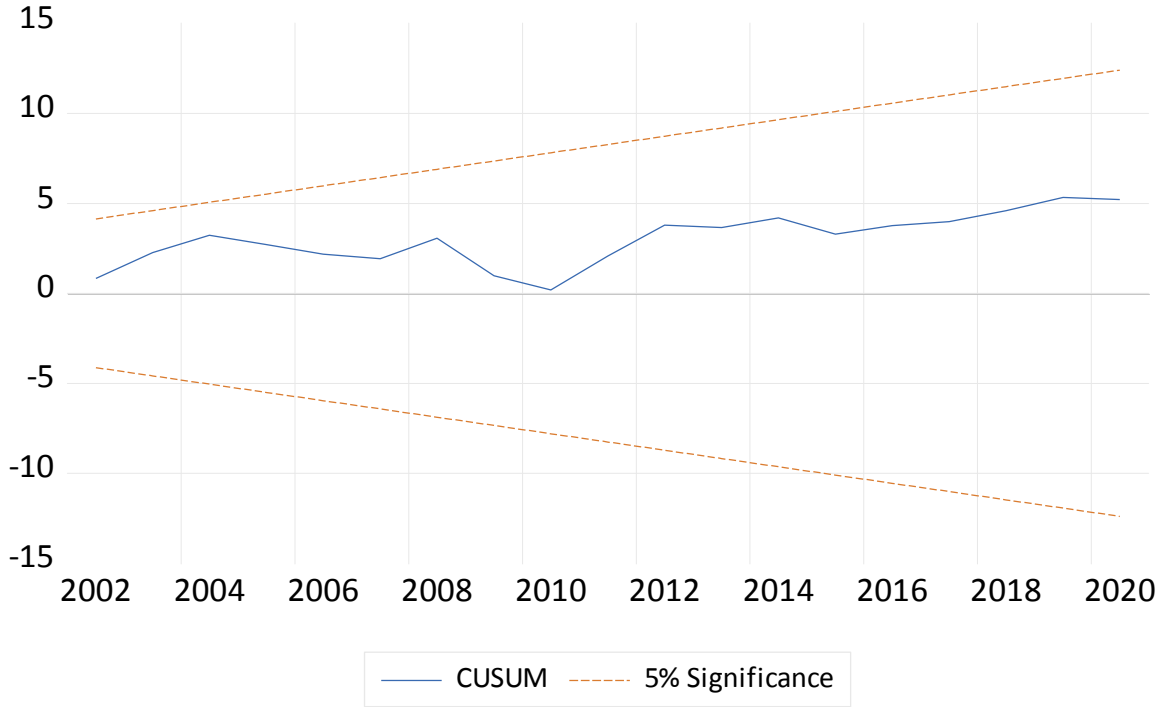

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

الشكل(08):اختبار استقرارية النموذج STABILITY TEST

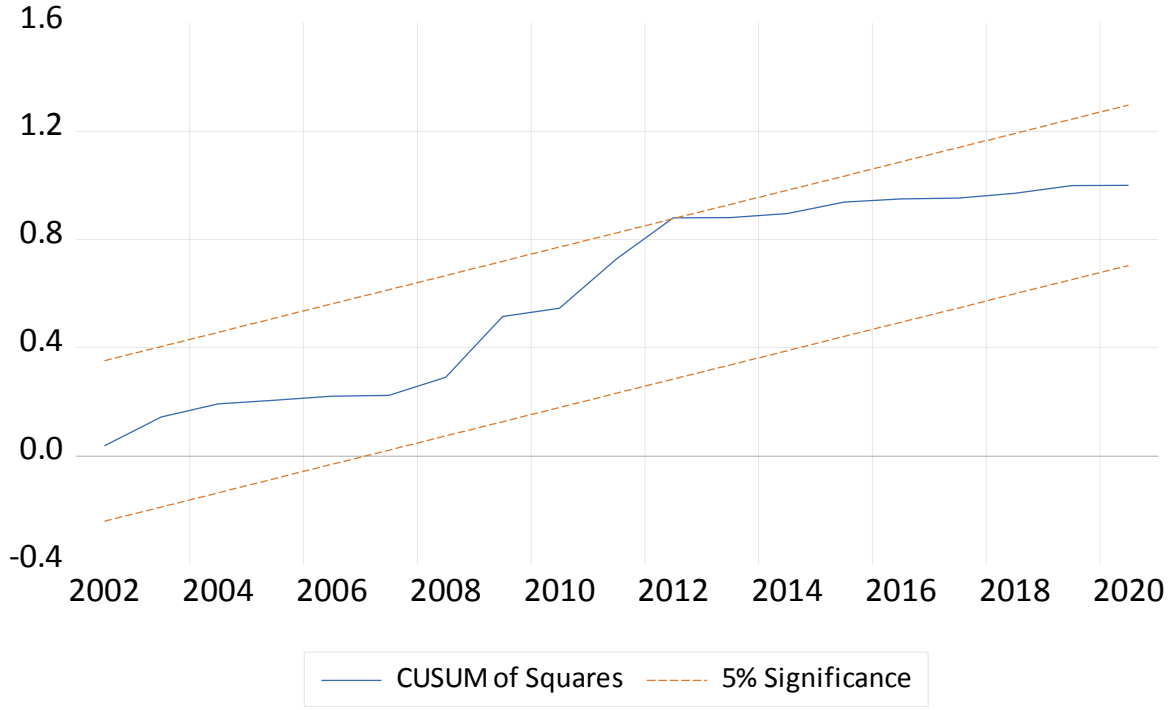

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على مخرجات Eviews12

من الشكلين أعلاه والخاص باختباري "Cusum"،" Cusum of squares " لاستقرار وثبات معاملات الانحدار المقدرة، نلاحظ أن النتائج تؤكد خلو النموذج من مشكلة عدم الاستقرار معاملات الانحدار، حيث أن خط النموذج لم يخرج عن النطاق في الاختبارين.

III. تفسير النموذج

نلاحظ من خلال معلمات الأجل الطويل أن المتغيرين القروض الممنوحة للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي لها تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي أما معدل الفائدة على القروض له تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي. حيث أن:

- زيادة وحدة واحدة من الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي (2,20)
- أيضا بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص أي زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي ب(0,54)

- بالنسبة لمعدل الفائدة على القروض، زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ب (0,09)

أما بالنسبة لمعلمات الأجل القصير، يتضح لنا من خلال نتائج التقدير أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وأقل من الواحد التي تقدر بـ (0.827902) وذو معنوية إحصائية عند المستوى 5%، أي أن هناك سرعة كبيرة لتصحيح الاختلالات من الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل، أين يتم تصحيح ما نسبته 82% من هذه الاختلالات خلال سنة واحدة، وبعبارة أخرى أنه يدوم سنة وشهرين لتعود إلى التوازن.

إن مقارنة نتائجنا مع الدراسات السابقة كانت كالاتي:

- ✓ أثر متغير الإنفاق الحكومي سلباعلى النمو الاقتصادي وهذا يعزز ما توصلت إليه الدراسات السابقة (دراسة سعد الله عبد النور,محمد الهادي, عوادي عبد الباسط تحت عنوان الأثر المتبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990–2017) و دراسة جلول بن عناية,عبد القادر سرير تحت عنوان تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من 1980–2014 ، والتي تشير إلى أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي
- ✓ أثر متغير القروض الممنوحة للقطاع الخاص أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وهذا ما عززته الدراسات كل من دراسة **(إبراهيم حاكمي,مولود دباب,قشام إسماعيل)** حيث كان للقروض الخاصة تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك راجع لضعف كفاءة القطاع المالي في الجزائر، دراسة **(بن دحمان محمد الأمين,كروش نور الدين)** أظهرت تأثير سلبي للقروض الموجهة لتمويل الاقتصاد ككل على نمو الناتج المحلي الخام.

خلاصة الفصل:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض للمنهجية القياسية المستخدمة في قياس أثر تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020), نستخلص ما يلي: يعتبر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL مميزا بسبب الخصائص التي يوفرها في النمذجة القياسية، وقد تم توضيح متطلبات استخدام هذا النموذج، والتي يأتي على رأسها اختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث يجب التأكد من أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية .ومن هذا المنطلق، تم اختيار أربع متغيرات حيث يمثل المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في الإنفاق الحكومي، القروض الممنوحة للقطاع الخاص، ومعدل الفائدة على القروض. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات. كما خلصنا إلى أن معلمات الأجل الطويل للمتغيرين القروض الممنوحة للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي لها تأثير سلبي على معدل النمو الاقتصادي، على خلاف معدل الفائدة على القروض الذي وجد بأن له تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي.

خاتمة

خاتمة :

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات مطلبا ضروريا، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه زيادة في معدلات النمو . وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانات المتاحة والتي تعتبر مصادرا للنمو الاقتصادي بالشكل الأمثل والمتمثل في القطاع المصرفي الذي يعتبر هو أساس العملية التنموية من خلال الخدمات التي يؤديها في الاقتصاد فهو يعمل كمجمع للموارد المالية ومراقب لأعمال الشركات التي تقترض من البنوك، ومسهل للتداول.

و من البديهي أن وجود قطاع مصرفي متطور يعد أمرا ضروريا لرفع معدلات النمو الاقتصادي لأي دولة .تعين علينا فحص أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد مكانة الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد الجزائري .وفي هذا السياق، قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط ذو التوجه الاشتراكي ومرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، غير أنها لم تنجح في إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات .كما سارعت بعد الاستقلال إلى بناء جهاز مصرفي وطني، كما قامت بتبني جملة من الإصلاحات المصرفية المتعاقبة، وذلك بهدف إصلاح الوظيفة التمويلية لهذا الجهاز .ولعل من أهم هذه الإصلاحات قانون النقد والقرض90-10 وما تلاه من تعديلات .وقد اكتست هذه الإصلاحات أهمية كبيرة لأنها جاءت لتواكب تحرير وعولمة النشاط المالي والمصرفي، ولتفي بمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ولتعزز من الممارسات السليمة داخل الجهاز المصرفي .لكن رغم ذلك، لا تزال هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية، كعدم فعالية النشاط المالي والمصرفي وغيرها .لكن هذا لم يمنع وجود بعض الأنشطة المصرفية الحديثة كتقديم القروض المشتركة.

وبالنسبة لعملية فحص أثر تنمية القطاع البنكي على النمو الاقتصادي خلال الفترة(1990-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) حيث تم اختيار أربعة متغيرات والمتمثلة في (القروض الممنوحة للقطاع الخاص،معدل الفائدة على القروض، الإنفاق الحكومي) والتي تعتبر متغيرات مستقلة, بينما يتمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي.وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور القطاع البنكي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة, وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية طويلة وقصيرة الأجل بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي أما معدل الفائدة على القروض له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي, وقد تم الوصول إلى عدة نتائج أبرزها الأثر السلبي بين القطاع البنكي والنمو الاقتصادي.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى:

- نعم تعتبر القروض من أهم المؤشرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، تم تأكيد هذه الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثانية:

- نعم توجد علاقة ايجابية بين معدل الفائدة على القروض والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، تم تأكيد هذه الفرضية بينما تم نفي هذه الفرضية في الأجل القصير لوجود علاقة سلبية بين معدل الفائدة على القروض والنمو الاقتصادي،
- أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص تم نفي هذه الفرضية.

بالنسبة للفرضية الثالثة:

- نعم للإنفاق الحكومي أثر على النمو الاقتصادي ولكنه اثر سلبي،

2. نتائج الدراسة:

ومما تقدم ذكره في هذه الدراسة، يتم تقديم جملة من النتائج التالية:

- ✓ يمثل القطاع البنكي أساس العملية التنموية من خلال الخدمات التي يؤديها في الاقتصاد.
- ✓ بالنسبة لحالة الجزائر، أثر مؤشر تنمية القطاع البنكي بشكل سلبي في النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل (القروض الممنوحة للقطاع الخاص)، توجد علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وبشكل ايجابي للمتغير معدل الفائدة على القروض في الأجل الطويل، نظرا للأسباب التالية:
  - منح القروض بدون فوائد من ميزانية خزينة الدولة للدعم الفلاحي ودعم الشباب، بدون أي عائد
  - أغلبية الإنتاج في الجزائر يعود لقطاع المحروقات.

3. صعوبات الدراسة:

واجهنا خلال فترة انجاز هذه المذكرة صعوبات عديدة تتمثل:

- ✓ في نقص المراجع (الكتب) وعدم توفرها في مكتبة الكلية؛
- ✓ عدم توفر المعلومات الكافية، فانه من غير الممكن بناء نموذج قياسي صحيح.

قائمة المراجع

1- الكتب

1. أحمد شعبان محمد علي,موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك,دار التعليم الجامعي,الإسكندرية,ط1 ,2016 .
2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي, إدارة البنوك التجارية,دار غيداء للنشر والتوزيع ,2015 .
3. اسماعيل محمد قانة , اقتصاد التنمية – نظريات نماذج , استراتيحبات – دار اسامة للنشر و التوزيع, عمان , الاردن , 2020 .
4. اسماعيل محمد قانة , اقتصاد التنمية – نظريات , نماذج , استراتيجيات –دار اسامة للنشر و التوزيع عمان الاردن ,2012 .
5. بلعزوز بن علي ,محاضرات في النظريات و السياسات النقدية , ديون المطبوعات الجامعية ,الجزائر 2004 .
6. حربي محمد عريقات , مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي , الطبعة الاولى , دار الفكر للنشر و التوزيع , عمان , الاردن ,1992.
7. الطاهر لطرش ,تقنيات البنوك , دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الاشارة لحالة الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية ' الجزائر , الطبعة 3 , 2004 .
8. عبد السلام لفتة سعيد, إدارة المصارف, الذاكرة للنشر و التوزيع, بغداد, ط1, 2013.
9. عبد القادر محمد عبد القادر عطية , اتجاهات حديثة في التنمية , الدار الجامعية الاسكندرية , مصر , 2003 .
10. عثمان ابو حرب الاقتصاد الدولي دار اسامة للنشر و التوزيع , عمان , الاردن الطبعة 1,2008
11. عصام مهدي عابدين, موسوعة البنوك:الجزء الثاني, دار محمود للنشر والتوزيع القاهرة, مصر, 2022.
12. علي سيد إسماعيل,مصادر توفير السيولة في البنوك الإسلامية,دار التعليم الجامعي,جامعة المنيا,الإسكندرية,مصر,ط1 ,2018 .
13. فنح الله لعلو , الاقتصاد السياسي " مدخل للدراسات الاقتصادية " ,دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع , لبنان 1981 .
14. لحلو موسى بوخاري ,سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ,مكتبة حسين العصرية ,بيروت . لبنان 2010 .

15. محمد عبد العزيز عجمية , محمد علي الليثي : التنمية الاقتصادية , الدار الجامعية طبع و نشر , توزيع , مصر 2004 .
16. محمد عبد العزيز عجيمية , محمد علي الليثي , التنمية الاقتصادية :مفهومها – نظريتها – سياستها , الدار الجامعية ,القاهرة , مصر.
17. محمود حامد,اقتصاديات البنوك والأسواق المالية,دار حميثر للنشر والترجمة,القاهرة,مصر,2017,
18. مدحت القريشي , التنمية الاقتصادية – نظريات و سياسات و موضوعات – دار وائل للنشر , الاردن 2007 .
19. ولاس بيترسون (ترجمة : صلاح دباغ , مراجعة : برهان دجاني) الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي , المكتبة العصرية صيدا , بيروت 1968 .

2- البحوث العلمية

1. حليمة ناجي, مذكرة ماستر بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–وكالة بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية,جامعة محمد خيضر بسكرة,2015–2016 .
2. خديجة تافساست, أطروحة دكتوراه بعنوان تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي– دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990–2013, كلية العلوم الاقتصادية,جامعة باتنة1 الحاج لخضر,السنة الجامعية 2016–2017 .
3. طارق خاطر , اهمية التطور المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية :دراسة تطبيقية و قياسية لأثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_ 2013 اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2014 _2015 .
4. عادل زقرير, أطروحة دكتوراه بعنوان أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)– ,كلية العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر –بسكرة–,السنة الجامعية 2014–2015 .
5. عبد القادر بريش , التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية ,اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر خلال الفترة 2005 _2006 .

6. فروج شهرزاد اسماء : مذكرة ماستر بعنوان اثر تطور القطاع البنكي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2019) كلية العلو الاقتصادية . جامعة العربي بن مهيدي _ ام بواقي .

3- مجلات

1. ابراهيم حكيمي ، مولود دباب ، اسماعيل قشام ، دراسة العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) ، مجل المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية ، مجلد 05 ، العدد 01، 2021 .
2. بنك الجزائر , التطور الاقتصادي و النقدي لجزائر ,التقرير السنوي 2013 .
3. عثمان ابو حرب الاقتصاد الدولي دار اسامة للنشر و التوزيع , عمان , الاردن الطبعة 2008
4. الوليد قسوم ميساوي ، منير بن حاج (مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية) المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر السنة2021 .
5. عبد القادر جيلالي بن فرج ، منية خليفة ، الانشطة الرئيسية للبنك دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة ، مجلد 05 ، العدد 01 ، جوان 2021 .
6. عبد القادر جيلالي بن فرج ، منية خليفة ، نمذجة العلاقة بين مؤشرات تطور القطاع المصرفي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) مجلة مجاميع المعرفة ، مجلد 07، العدد 03 ، اكتوبر 2021 .

4- المواقع الالكترونية

1. مقدم مصطفى , بحث حول النمو الاقتصادي ,www. startimes. com

5- القوانين و المراسيم

1. الأمر 03_11 الصادر في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , العدد 52,27 اوت 2003 .
2. الامر 96_08 الصادر في 10 جانفي 1996 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي المنقولة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 03،14 جانفي 1996 .
3. المادة 10 من الامر 01 _01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم لقانون رقم 90 _10 المتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14_28 فيفري 2001

4. المادة 106 من الامر 03_11الصادر في 26اوت 2003المتعلق بالنقد و القرض ,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 16,18 افريل 1990.

6- المراجع باللغة الأجنبية

1. Pesaran, M. H. and Y. Shin, 1999. An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis. Chapter 11 in S. Strom (ed.), *Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium*. Cambridge UniversityPress, Cambridge.
2. **Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R. J.**, 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289–326.

قائمة الملاحق

اختبار جذر الوحدة لمعدل النمو الاقتصادي

Null Hypothesis: G_RATE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.515855	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G_RATE)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:16
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G_RATE(-1)	-0.796102	0.176290	-4.515855	0.0001

R-squared	0.388455	Mean dependent var	-0.006174
Adjusted R-squared	0.388455	S.D. dependent var	0.175905
S.E. of regression	0.137560	Akaike info criterion	-1.099672
Sum squared resid	0.605532	Schwarz criterion	-1.054324
Log likelihood	19.14460	Hannan-Quinn criter.	-1.084414
Durbin-Watson stat	1.954615		

Null Hypothesis: G_RATE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.651356	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G_RATE)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:17

Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G_RATE(-1)	-0.853660	0.183529	-4.651356	0.0001
C	0.027181	0.024929	1.090297	0.2840

R-squared	0.411040	Mean dependent var	-0.006174
Adjusted R-squared	0.392041	S.D. dependent var	0.175905
S.E. of regression	0.137157	Akaike info criterion	-1.076696
Sum squared resid	0.583169	Schwarz criterion	-0.985999
Log likelihood	19.76549	Hannan-Quinn criter.	-1.046179
F-statistic	21.63511	Durbin-Watson stat	1.909697
Prob(F-statistic)	0.000058		

Null Hypothesis: G_RATE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.574192	0.0047
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G_RATE)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:17
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G_RATE(-1)	-0.861521	0.188344	-4.574192	0.0001
C	0.015027	0.049608	0.302917	0.7640
@TREND("1987")	0.000733	0.002573	0.284845	0.7777

R-squared	0.412628	Mean dependent var	-0.006174
Adjusted R-squared	0.373470	S.D. dependent var	0.175905
S.E. of regression	0.139236	Akaike info criterion	-1.018791
Sum squared resid	0.581596	Schwarz criterion	-0.882745
Log likelihood	19.81005	Hannan-Quinn criter.	-0.973016
F-statistic	10.53748	Durbin-Watson stat	1.899418
Prob(F-statistic)	0.000342		

اختبار جذر الوحدة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص

Null Hypothesis: C_R has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.585482	0.0114
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_R)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:18
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_R(-1)	-0.112749	0.043608	-2.585482	0.0145

R-squared	0.152138	Mean dependent var	-0.011471
Adjusted R-squared	0.152138	S.D. dependent var	0.073705
S.E. of regression	0.067867	Akaike info criterion	-2.512696
Sum squared resid	0.147390	Schwarz criterion	-2.467348
Log likelihood	42.45949	Hannan-Quinn criter.	-2.497438
Durbin-Watson stat	1.507632		

Null Hypothesis: C_R has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.802398	0.0688
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_R)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:19

Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_R(-1)	-0.177773	0.063436	-2.802398	0.0087
C	0.023951	0.017186	1.393680	0.1733

R-squared	0.202130	Mean dependent var	-0.011471
Adjusted R-squared	0.176392	S.D. dependent var	0.073705
S.E. of regression	0.066889	Akaike info criterion	-2.512862
Sum squared resid	0.138700	Schwarz criterion	-2.422164
Log likelihood	43.46222	Hannan-Quinn criter.	-2.482345
F-statistic	7.853432	Durbin-Watson stat	1.510709
Prob(F-statistic)	0.008667		

Null Hypothesis: C_R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.091944	0.5311
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(C_R)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:19
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_R(-1)	-0.136206	0.065110	-2.091944	0.0450
C	-0.023761	0.030670	-0.774757	0.4445
@TREND("1987")	0.002319	0.001255	1.847980	0.0745

R-squared	0.283672	Mean dependent var	-0.011471
Adjusted R-squared	0.235917	S.D. dependent var	0.073705
S.E. of regression	0.064427	Akaike info criterion	-2.560064
Sum squared resid	0.124525	Schwarz criterion	-2.424018
Log likelihood	45.24106	Hannan-Quinn criter.	-2.514289
F-statistic	5.940138	Durbin-Watson stat	1.748646
Prob(F-statistic)	0.006709		

اختبار جذر الوحدة لمعدل الفائدة على القروض

Null Hypothesis: INT_R has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.306464	0.0017
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT_R)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:23
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT_R(-1)	-0.534977	0.161797	-3.306464	0.0023

R-squared	0.252577	Mean dependent var	0.005681
Adjusted R-squared	0.252577	S.D. dependent var	0.109461
S.E. of regression	0.094633	Akaike info criterion	-1.847787
Sum squared resid	0.286573	Schwarz criterion	-1.802438
Log likelihood	31.48849	Hannan-Quinn criter.	-1.832529
Durbin-Watson stat	1.950284		

Null Hypothesis: INT_R has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.236808	0.0266
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT_R)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:24
Sample (adjusted): 1988 2020

Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT_R(-1)	-0.535503	0.165442	-3.236808	0.0029
C	-0.000475	0.016845	-0.028187	0.9777

R-squared	0.252596	Mean dependent var	0.005681
Adjusted R-squared	0.228487	S.D. dependent var	0.109461
S.E. of regression	0.096146	Akaike info criterion	-1.787207
Sum squared resid	0.286565	Schwarz criterion	-1.696509
Log likelihood	31.48891	Hannan-Quinn criter.	-1.756690
F-statistic	10.47692	Durbin-Watson stat	1.949319
Prob(F-statistic)	0.002876		

Null Hypothesis: INT_R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.414802	0.0069
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INT_R)
Method: Least Squares
Date: 06/06/22 Time: 20:25
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT_R(-1)	-0.785746	0.177980	-4.414802	0.0001
C	-0.089051	0.036619	-2.431848	0.0212
@TREND("1987")	0.005041	0.001891	2.665968	0.0122

R-squared	0.395751	Mean dependent var	0.005681
Adjusted R-squared	0.355468	S.D. dependent var	0.109461
S.E. of regression	0.087878	Akaike info criterion	-1.939219
Sum squared resid	0.231678	Schwarz criterion	-1.803173
Log likelihood	34.99712	Hannan-Quinn criter.	-1.893444
F-statistic	9.824197	Durbin-Watson stat	1.914492
Prob(F-statistic)	0.000523		

جذر الوحدة للإنفاق الحكومي

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.186411	0.6114
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 06/05/22 Time: 22:09
Sample (adjusted): 1988 2020
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.003150	0.016897	-0.186411	0.8533

R-squared	0.000922	Mean dependent var	0.000206
Adjusted R-squared	0.000922	S.D. dependent var	0.016445
S.E. of regression	0.016438	Akaike info criterion	-5.348625
Sum squared resid	0.008647	Schwarz criterion	-5.303276
Log likelihood	89.25231	Hannan-Quinn criter.	-5.333366
Durbin-Watson stat	1.336509		

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.398692	0.1500
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 06/05/22 Time: 22:10
Sample (adjusted): 1989 2020

Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.244611	0.101977	-2.398692	0.0231
D(G(-1))	0.415241	0.179019	2.319538	0.0276
C	0.041015	0.017206	2.383732	0.0239

R-squared	0.234086	Mean dependent var	-5.10E-07
Adjusted R-squared	0.181264	S.D. dependent var	0.016665
S.E. of regression	0.015079	Akaike info criterion	-5.461961
Sum squared resid	0.006594	Schwarz criterion	-5.324548
Log likelihood	90.39138	Hannan-Quinn criter.	-5.416413
F-statistic	4.431627	Durbin-Watson stat	1.559263
Prob(F-statistic)	0.020922		

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.813619	0.2030
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 06/05/22 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1989 2020
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G(-1)	-0.281827	0.100165	-2.813619	0.0089
D(G(-1))	0.399306	0.172398	2.316192	0.0281
C	0.038059	0.016627	2.288935	0.0298
@TREND("1987")	0.000522	0.000285	1.830382	0.0779

R-squared	0.315937	Mean dependent var	-5.10E-07
Adjusted R-squared	0.242644	S.D. dependent var	0.016665
S.E. of regression	0.014503	Akaike info criterion	-5.512480
Sum squared resid	0.005889	Schwarz criterion	-5.329263
Log likelihood	92.19969	Hannan-Quinn criter.	-5.451749
F-statistic	4.310625	Durbin-Watson stat	1.652298
Prob(F-statistic)	0.012782		

Null Hypothesis: D(G) has a unit root

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.801831	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/22 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1989 2020
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.695687	0.182987	-3.801831	0.0006

R-squared	0.316798	Mean dependent var	0.000795
Adjusted R-squared	0.316798	S.D. dependent var	0.019318
S.E. of regression	0.015968	Akaike info criterion	-5.405733
Sum squared resid	0.007904	Schwarz criterion	-5.359929
Log likelihood	87.49173	Hannan-Quinn criter.	-5.390551
Durbin-Watson stat	1.561074		

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.731127	0.0083
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/22 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1989 2020
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.694877	0.186238	-3.731127	0.0008

C	0.000242	0.002873	0.084312	0.9334

R-squared	0.316960	Mean dependent var	0.000795
Adjusted R-squared	0.294192	S.D. dependent var	0.019318
S.E. of regression	0.016230	Akaike info criterion	-5.343470
Sum squared resid	0.007902	Schwarz criterion	-5.251862
Log likelihood	87.49552	Hannan-Quinn criter.	-5.313105
F-statistic	13.92131	Durbin-Watson stat	1.562283
Prob(F-statistic)	0.000795		

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.852144	0.0264
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 06/05/22 Time: 22:18
Sample (adjusted): 1989 2020
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.717366	0.186225	-3.852144	0.0006
C	-0.006059	0.006156	-0.984266	0.3331
@TREND("1987")	0.000359	0.000311	1.155592	0.2573

R-squared	0.347028	Mean dependent var	0.000795
Adjusted R-squared	0.301996	S.D. dependent var	0.019318
S.E. of regression	0.016140	Akaike info criterion	-5.325990
Sum squared resid	0.007554	Schwarz criterion	-5.188577
Log likelihood	88.21583	Hannan-Quinn criter.	-5.280441
F-statistic	7.706168	Durbin-Watson stat	1.605709
Prob(F-statistic)	0.002070		

اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.244817	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample:	
Actual Sample Size	31		n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

نتائج التقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: G_RATE
Method: ARDL
Date: 06/17/22 Time: 18:12
Sample (adjusted): 1990 2020
Included observations: 31 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): C_R G INT_R
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 128
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G_RATE(-1)	0.172098	0.216317	0.795583	0.4361
C_R	-0.897771	0.486904	-1.843838	0.0809
C_R(-1)	0.146916	0.497102	0.295546	0.7708
C_R(-2)	1.156766	0.423482	2.731562	0.0133
C_R(-3)	-0.855287	0.292086	-2.928199	0.0086
G	-0.609214	1.659330	-0.367145	0.7176
G(-1)	-2.363586	2.586290	-0.913890	0.3722
G(-2)	4.459878	2.524852	1.766392	0.0934
G(-3)	-3.309420	1.605922	-2.060760	0.0533
INT_R	-0.570503	0.309121	-1.845567	0.0806
INT_R(-1)	0.650160	0.335015	1.940690	0.0673

C	0.414175	0.176858	2.341855	0.0302

R-squared	0.665847	Mean dependent var	0.040608
Adjusted R-squared	0.472390	S.D. dependent var	0.137009
S.E. of regression	0.099519	Akaike info criterion	-1.492286
Sum squared resid	0.188177	Schwarz criterion	-0.937194
Log likelihood	35.13044	Hannan-Quinn criter.	-1.311340
F-statistic	3.441838	Durbin-Watson stat	2.180019
Prob(F-statistic)	0.008857		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(G_RATE)
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/17/22 Time: 18:15
Sample: 1987 2020
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.414175	0.176858	2.341855	0.0302
G_RATE(-1)*	-0.827902	0.216317	-3.827255	0.0011
C_R(-1)	-0.449376	0.209459	-2.145412	0.0451
G(-1)	-1.822342	1.132348	-1.609348	0.1240
INT_R(-1)	0.079657	0.424876	0.187482	0.8533
D(C_R)	-0.897771	0.486904	-1.843838	0.0809
D(C_R(-1))	-0.301479	0.306256	-0.984402	0.3373
D(C_R(-2))	0.855287	0.292086	2.928199	0.0086
D(G)	-0.609214	1.659330	-0.367145	0.7176
D(G(-1))	-1.150458	1.692857	-0.679596	0.5050
D(G(-2))	3.309420	1.605922	2.060760	0.0533
D(INT_R)	-0.570503	0.309121	-1.845567	0.0806

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C_R	-0.542789	0.310127	-1.750216	0.0962
G	-2.201157	1.235269	-1.781925	0.0908
INT_R	0.096215	0.522728	0.184063	0.8559
C	0.500271	0.187967	2.661481	0.0154

EC = G_RATE - (-0.5428*C_R -2.2012*G + 0.0962*INT_R + 0.5003)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.244817	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	31			
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(G_RATE)
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/17/22 Time: 18:15
Sample: 1987 2020
Included observations: 31

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(C_R)	-0.897771	0.239982	-3.740992	0.0014
D(C_R(-1))	-0.301479	0.245358	-1.228730	0.2342
D(C_R(-2))	0.855287	0.232976	3.671145	0.0016
D(G)	-0.609214	1.288091	-0.472959	0.6416
D(G(-1))	-1.150458	1.360222	-0.845787	0.4082
D(G(-2))	3.309420	1.213242	2.727748	0.0134
D(INT_R)	-0.570503	0.180478	-3.161063	0.0051
CointEq(-1)*	-0.827902	0.134663	-6.147973	0.0000

R-squared	0.804286	Mean dependent var	-0.003139
Adjusted R-squared	0.744721	S.D. dependent var	0.179024
S.E. of regression	0.090452	Akaike info criterion	-1.750351
Sum squared resid	0.188177	Schwarz criterion	-1.380290
Log likelihood	35.13044	Hannan-Quinn criter.	-1.629720
Durbin-Watson stat	2.180019		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

F-statistic	6.244817	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.527441	Prob. F(2,17)	0.5995
Obs*R-squared	1.811218	Prob. Chi-Square(2)	0.4043

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/17/22 Time: 18:24
Sample: 1990 2020
Included observations: 31
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G_RATE(-1)	0.081504	0.246489	0.330659	0.7449
C_R	0.142846	0.592052	0.241273	0.8122
C_R(-1)	0.058786	0.690031	0.085193	0.9331
C_R(-2)	-0.163504	0.515920	-0.316916	0.7552
C_R(-3)	0.091353	0.319239	0.286158	0.7782
G	-0.447525	1.861395	-0.240425	0.8129
G(-1)	0.773269	2.788472	0.277309	0.7849
G(-2)	-0.431118	2.624521	-0.164265	0.8715
G(-3)	-0.040674	1.669940	-0.024357	0.9809
INT_R	0.100361	0.351179	0.285783	0.7785
INT_R(-1)	-0.046639	0.350346	-0.133122	0.8957
C	0.000443	0.194036	0.002284	0.9982
RESID(-1)	-0.321331	0.372191	-0.863350	0.4000
RESID(-2)	-0.156844	0.356764	-0.439630	0.6657

R-squared	0.058426	Mean dependent var	1.71E-17
Adjusted R-squared	-0.661600	S.D. dependent var	0.079200
S.E. of regression	0.102091	Akaike info criterion	-1.423457
Sum squared resid	0.177183	Schwarz criterion	-0.775850
Log likelihood	36.06358	Hannan-Quinn criter.	-1.212353
F-statistic	0.081145	Durbin-Watson stat	1.929064
Prob(F-statistic)	0.999978		